ALINORM 05/28/9C Part II A

May 2005

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00100 ROME Tel: +39(06)57051 www.codexalimentarius.net Email: Codex@fao.org Facsimile: +39(06)5705 4593

البند 12(ب) من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين
منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثامنة والعشرون

مقر المنظمة، روما (إيطاليا)، 4-2005/7/9

تنفيذ التقييم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لهيئة الدستور الغذائي والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان في مجال مواصفات الأغذية

استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي وصلاحيات لجان الدستور الغذائي وأفرقة المهام

تعليقات من: أستراليا والمجموعة الأوروبية واليابان ونيوزيلندا والمنظمة الدولية للمستهلكين واتحاد التقانة الحيوية خط عرض 49 والمجلس الدولي لرابطات المشروبات والاتحاد الدولي للألبان والاتحاد الدولي لسلامة البيئة والاتحاد الدولي لمنتجي عصير الفواكه والمنظمة العالمية لصحة الحيوان

معلومات أساسية

1- في إطار متابعة التقييم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لهيئة الدستور الغذائي وللأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها المنظمتان في مجال المواصفات الغذائية عام 2002 والتنفيذ الجاري لما صدر من توصيات من جانب الدستور الغذائي، تم تعيين فريق من الاستشاريين لاستعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي وصلاحيات لجان الدستور الغذائي وأفرقة المهام في سبتمبر/أيلول 2004. وتم الاضطلاع بالاستعراض بغية صياغة

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.
تتاح معظم وثائق اجتماعات لجان الدستور الغذائي على شبكة الانترنت www.codexalimentarius.net

توصيات تعرض على الهيئة لدراستها. وأعدّ الاستشاريون تقريراً أولياً أحيل إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والخمسين التي عقدت في الفترة (9- 11 فبراير/شباط 2005)[1].

2- نظرت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والخمسين في التقرير الأولي وأبدت عددا من الملاحظات – وأشارت اللجنة التنفيذية إلى أنه استناداً إلى توجيهات اللجنة، سيعدّ تقرير نهائي ويرسل على شكل رسالة دورية إلى جميع الأعضاء في الدستور الغذائي والمراقبين لإبداء التعليقات. وتقوم اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والخمسين والهيئة في دورتها الثامنة والعشرين بدراسة التوصيات الواردة في التقرير النهائي على ضوء ما ورد من تعليقات. وبغية إدخال التغييرات اللازمة في الأجزاء المعنية من دليل الإجراءات، بما في ذلك اختصاصات الأجهزة الفرعية، تدعو الهيئة الدورة الثالثة والعشرين للجنة المعنية بالمبادئ العامة (أبريل/نيسان 2006) إلى صياغة اقتراحات ملموسة لمراجعة أحكام دليل الإجراءات.كما لاحظت اللجنة التنفيذية أنه بالإمكان تطبيق تلك التعديلات في دليل الإجراءات التي ليست لها أي انعكاسات على الميزانية، فور موافقة الهيئة عليها، بينما لا تطبّق التعديلات الأخرى التي لها انعكاسات على الميزانية قبل فترة السنتين 2008-2009[2].

3- تم توزيع التقرير النهائي للاستشاريين في مارس/آذار 2005 مثل CL 2005/12-CAC، والحكومات والمنظمات الدولية مدعوة لإبداء تعليقاتها على خيارات التغيير الواردة في التقرير النهائي للاستشاريين، ولاسيما التوصيات في القسم 13 من التقرير.

الإجراء المطلوب

4- وفي ضوء التعليقات المتلقاة (انظر أدناه)، فاللجنة **مدعوة** لتقديم توجيهات ضرورية لإجراء عملية استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي وصلاحيات لجنة الدستور الغذائي وأفرقة المهام.

التعليقات المتلقاة

أستراليا

ترحب أستراليا بالحدود الزمنية الموضوعة لإنهاء استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي وصلاحيات لجان الدستور الغذائي وأفرقة المهام. وترى أستراليا أنه كي يحافظ الدستور على مكانته ككيان دولي فريد لوضع مواصفات الأغذية، فأنه يجدر به مواصلة سعيه لتحسين إدارته ومهامه في مناخ عالمي متغير بشكل دائم الذي ينبغي له أن يعمل فيه. ونلاحظ أن تقرير الاستشاريون يتسق مع التوصية 16 من التقييم لهيئة الدستور الغذائي والأنشطة الأخرى التي

[1] القسم الثالث من الوثيقة CX/EXEC 05/55/2.

[2] الفقرات 16-30 من الوثيقة ALINORM 05/28/3.

تضطلع بها منظمتي الأغذية والزراعة والصحة العالمية في مجال مواصفات الأغذية وقد تم استيفاء الصلاحيات لهذا الاستعراض.

وتود أستراليا أن تؤكد من جديد موقفها فيما يتعلق بإدارة هيئة الدستور الغذائي وهيئاتها الفرعية وتشغيلها بأنه يجب أن يتركز عملها بشكل أساسي على حماية صحة المستهلكين من خلال وضع مواصفات دولية وتوصيات وخطوط توجيهية على أسس علمية، وفي نفس الوقت تأخذ في الاعتبار التأثيرات التي قد تكون لهذه النتائج على التجارة الدولية.

وقبل تناول التعليقات المحددة لكل توصية من التوصيات، تقدم أستراليا التعليقات العامة التالية.

ينبغي تهنئة الاستشاريين على تقديمهم تقريرا شاملا. بيد أن رأي أستراليا أن التقرير يفتقر إلى التفاصيل فيما يتعلق بالمقترحات أو الخيارات لتنفيذ توصياته. ونحن على دراية بأن الأمانة تعمل بموارد محدودة. وهذا في الواقع، يعكس مناخ العمل للكثير من الوكالات الحكومية.

أشار الاستشاريون إلى فاعلية أفرقة مهام هيئة الدستور الغذائي والحاجة إلى اعتماد هذا الهيكل بشكل أكثر توسعا داخل الهيئة. وتوافق أستراليا على أن أفرقة المهام بشكل عام، ولاسيما فريق المهام المعني بالأغذية المعاملة بالتقانة الحيوية (1999-2003)، قد حققت أهدافها في وقت مناسب. بيد أنه ينبغي أن يُنظر لهذا النجاح المثالي في سياق الالتزام القوي والطلب العالي بشأن الموارد المطلوبة (بما في ذلك إجتماعين في السنة في سنتين من السنوات الأربع وثلاث مشاورات لخبراء منظمة الصحة العالمية). وهذا المستوى من التكثيف لا يمكن توقعه أو استدامته على نطاق واسع من عمل الهيئة.

ونقترح، عند الاقتراب من تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض، أن تُكلف اللجنة التنفيذية والأمانة معا بوضع خطة تنفيذ. وفي رأينا، أن تنفيذ التوصيات المتعلقة بلجان السلع ينبغي تناولها بأسرع وقت ممكن. وتستنذف هذه اللجان مواردا كبيرة ولا تحقق عائدا يتناسب مع هذه الموارد.

ولتناول تنفيذ التوصيات المتعلقة بلجان الموضوعات العامة، فيمكن إسناد ذلك إلى جماعة عمل إلكترونية أو مادية من رؤساء اللجان المختلفة.

مرفق طيه رد أستراليا على كل توصية من التوصيات.

1- ينبغي الاضطلاع بأولويات رسمية لجميع مقترحات العمل الجديد، قبل تخصيص الموارد.

ترى أستراليا أن ذلك يعتبر توصية أساسية. وأنه من الأهمية أن تخضع جميع مقترحات العمل الجديد لتقييم صارم وحسب الأولوية. بيد أنه لا ينبغي أن تقتصر هذه التوصية على العمل الجديد فحسب بل أنه ينبغي أيضا تطبيقها على برامج العمل الراهنة لجميع اللجان. وفي هذا السياق، ينبغي أن يُطلب من رئيس كل لجنة أن يزود اللجنة التنفيذية (بموجب وظيفتها في إدارة المواصفات) بتقرير مفصل بشأن كل بند موجود حاليا على جدول أعماله (بما في ذلك تلك القضايا التي لا تزال في مرحلة المناقشة). وينبغي أن يتضمن هذا التقرير ما يلي:

- شرحا مفصلا عن سبب وجود البند على جدول الأعمال (بما في ذلك ما إذا كان يشكل أهمية لعدد كبير من الأعضاء)، بما في ذلك تقييم وفقا لمعايير تحديد أولويات العمل؛
- ما هي النتائج المتوقعة مثلا، مواصفات أو خطوط توجيهية أو توصيات أو مدونة ممارسات؛
- الوقت المتوقع لإنهاء العمل، وإذا لم تعتمد اللجنة العمل الجديد. إذا كانت المسألة في مرحلة المناقشة لبعض الوقت، فمن ثم شرح مفصل للقضايا مثار الجدل وينبغي تضمين التدابير التي أتُخذت للوصول إلى توافق في الآراء.
- كيف ينفذ العمل، مثلا استخدام جماعات عمل مادية أو إلكترونية.

ومن ثم ينبغي للجنة التنفيذية أن تضع توصيات مدعمة للجنة عما إذا كان ينبغي مواصلة العمل أم لا. ومن ثم يجب على اللجنة أن تتخذ قرارا وفقا لتوصيات اللجنة التنفيذية.

وكثيرا ما تخفق اللجنة في وقف العمل مقابل توصيات اللجان. فعلى سبيل المثال، تحاول لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية أن توقف العمل بشأن التوسيم الخاص ببلد المنشأ لكن اللجنة أبطلت القرار. وينبغي لرئيس اللجنة أن يذكر الأعضاء بأن اللجنة (الذي لديه الخبرة في هذا المجال) وصلت بالفعل إلى قرار وأنه ينبغي للهيئة احترام ذلك واعتماده. وهناك مسألة هامة لا ينبغي أن تهمل في هذا النقاش وهى مسألة الشفافية. ويجب على رئيس كل لجنة أن يضمن أنه تم تحديد أولويات العمل وتم الاتفاق عليها (وفقا للمعايير الموضوعة في دليل الإجراءات) بشكل تشاوري ويتسم بالشفافية.

2- الخطوات التي ينبغي إتخاذها لزيادة نسبة العمل المنجز عبر المراسلة.

لا تتفق أستراليا بشكل كامل مع بيانات الاستشاريين في هذا الشأن. وفي رأينا أن كثير من العمل في وثائق الصياغة الأولية تم إنجازه فعليا عبر السبل الإلكترونية (المراسلة). فعلى سبيل المثال، عندما يعتزم عضو اقتراح عمل جديد في بعض المجالات، فالعضو نفسه يقوم بصياغة ورقة النقاش الأولية مشيرا إلى العمل الجديد المطلوب، بما في ذلك وثيقة المشروع. ومن ثم تحدد اللجنة، على أساس ورقة النقاش ووثيقة المشروع ما إذا كان العمل الجديد مبررا. ومن ثم تشكل اللجنة جماعة عمل (مادية أو إلكترونية)، تكون من ثم مسؤولة عن صياغة المواصفات الجديدة (شريطة اعتماد العمل الجديد) لتنظر فيه اللجنة في دورتها القادمة (بشكل عام في الخطوة 3).

وفيما يتعلق بالبلدان النامية واستخدام جماعات العمل الإلكترونية بشكل أكبر، خلال النقاش في لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة (2005)، أشار عدد من البلدان النامية إلى أنها تفضل أن تعمل في الإجتماعات المادية عن الإجتماعات الإلكترونية لأن لديها مشاكل جارية في الوصول إلى الإنترنت. وعلى الجانب الآخر يفضل كثيرون السبل الإلكترونية بسبب الصعوبات في الوصول إلى الأموال اللازمة لحضور إجتماعات مباشرة. كما تشكل مسألة ترجمة الوثائق شاغلا لكثير من البلدان النامية، حيث أنه في إجتماعات جماعات العمل المادية، فالأكثر ترجيحا أن تتوافر خدمات الترجمة الفورية.

وهناك مسألة أخرى تستوجب المعالجة وهى الإقرار بالحاجة إلى رئيس لجماعة العمل ليأخذ في الاعتبار التعليقات المكتوبة. وغالبا في جماعات العمل الإلكترونية، لا تأخذ في الاعتبار تعليقات الأعضاء المكتوبة. وكذلك البلدان النامية غالبا ما تكون ناجحة في أن تسمع أراءها في الاجتماعات المادية باعتبار أنها أكثر قدرة على بلورة أراءها بهذا الشكل.

وإجراء الأخذ في الاعتبار التعليقات المكتوبة، وخاصة في اجتماعات قد لا يكون البلد فيها حاضرا، هو إجراء تتصدى له العديد من اللجان. ويمكن أن يُكلف رؤساء اللجان، متى تم تسويغ ذلك، بوضع خطوط توجيهية لإجراء يضمن الشمول والشفافية في هذا الشأن. وربما يمكن إيلاء اهتمام أكبر لهذا الإجراء في تقارير الاجتماعات.

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى المساءلة لجماعة عمل إلكترونية وإسهامها غالبا ما يكون أقل من مستوى المساءلة وإسهامها في حالة الاجتماعات المادية، وغالبا ما يُترك على عاتق رئيس الجماعة إحراز (أو لا) تقدما في العمل. كما أنه أكثر صعوبة في حل الآراء المتضاربة والمواقف التي تحول دون تقدم العمل. وأخيرا، لا ينبغي للطبيعة الإلكترونية والمادية لجماعات العمل أن تنفي بعضها الأخرى، بل على الأحرى ينبغي أن تكون رهنا بمرحلة العمل واحتياجات الجماعة.

ونعتقد أن نجاح العمل من خلال المراسلة يعتمد بشكل كبير على طبيعة العمل نفسه وما إذا كان معظمه يُصلح لجماعات عمل صغيرة تتناول قضايا أقل تعقيدا.

3- ينبغي وضع حد زمني لإكمال كل مشروع جديد

ترى أستراليا أن هذه المسألة تم تناولها بالفعل في بيانات وثيقة المشروع " لا ينبغي أن يتجاوز الإطار الزمني لوضع مواصفات في الأحوال العادية خمس سنوات ". وتكمن الأسباب الرئيسية وراء المد لفترة تتجاوز الخمس سنوات هي: الافتقار إلى البيانات العلمية؛ الإخفاق في الوصول إلى توافق في الرأي. وإذا ما كانت إحداها هي الحالة، ينبغي من ثم تعليق العمل أو إيقافه. كما تحوي وثيقة المشروع طلبا بالإشارة إلى تاريخ البدء؛ والتاريخ المقترح لاعتماده في الخطـــوة 5؛ والتاريخ المقترح لاعتماده من اللجنة. وينبغي تضمين، لجعل هذا النظام أكثر وضوحا، المعلومات المتعلقة

بالحد الزمني لإحراز تقدم في العمل في كل وثيقة، وربما على شكل حاشية أو موجز كجزء من المعلومات الأساسية. وكجزء من وظيفتها لإدارة المواصفات، فاللجنة التنفيذية مطالبة باستعراض جميع الأعمال الجارية وينبغي لها أن تلتمس تقاريرا من رؤساء اللجان (انظر التعليقات وفقا للتوصية 1).

4- حيثما أمكن، لا ينبغي إعطاء اللجان سوى اختصاصات مواتية. وينبغي إعادة تنشيطها باعتبارها ضرورة للاضطلاع بمهام محددة وترجأ إلى أجل غير مسمى بمجرد إنهاء المهمة.

ترى أستراليا أنه بإعتبار أن الأدوار لعدد من اللجان قد تطور منذ بداياتها، فإنه من الضروري الآن استعراض اختصاصاتها. ويمكن عمل ذلك من خلال اللجان نفسها على أن تقدم تقاريرا للهيئة من خلال اللجنة التنفيذية. وينبغي أن يأخذ الاستعراض في الاعتبار العمل الحالي والمستقبلي وأن يركز أولا على تلك القضايا المتعلقة بالصحة والسلامة.

وينبغي النظر بعناية شديدة في الفكرة التي اقترحها الاستشاريون لإعادة هيكلة اللجان حتى يمكنها أن تعمل كأفرقة مهام (بوقت ومهام محدودة). وفي رأينا، قد يكون هذا الخيار أكثر ملاءمة لبعض القضايا أو اللجان، وليس جميعها. وأنه من الصعب التصور أنه لن تكون هناك حاجة مستمرة في المستقبل المنظور إلى لجان متخصصة (بما في ذلك البرامج الاستشرافية والاجتماعات العادية) تُعنى بملوثات الأغذية وسلامة الأغذية. ولعل أحد السبل لتحقيق ذلك هو تكييف فترة وجود كل فريق مهام مع طبيعة عمله؛ فعلى سبيل المثال 10 سنوات لكل من لجنتي سلامة الأغذية وملوثات الأغذية و5 سنوات للجان الأخرى مع القيام باستعراض إلزامي لبرنامج العمل في منتصف المدة. كما نتوخى الحذر في أن الحد الزمني المحدود قد يكون محبطا للقيام بعمل بشأن القضايا المعقدة باعتبار أن إمكانية إستكمال العمل في الإطار الزمني المحدد قد يكون مشكوكا فيها.

5- ينبغي لهيئة الدستور الغذائي استعراض صلاحياتها لضمان أنها تتسق على نحو أوثق مع التوقعات الحالية لأعضائها، مع مراعاة إنعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

نحن نتفهم أن الهيئة نفسها لا يمكنها الدخول في اتفاقات رسمية مع منظمات دولية أخرى، فقط الكيانات الراعية يمكنها عمل ذلك. وفيما يتعلق باقتراح أن تقوم الهيئة باستعراض صلاحياتها، إذا كان ذلك يشير إلى ولاياتها (النظام الأساسي) ومن ثم نُظر في المسألة كجزء من توصيات التقييم للهيئة (التوصية 4) وقررت اللجنة "وجوب الإبقاء على مهام الهيئة الحالية، كما حددتها المادة 1 من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي، مع أنها قد تحتاج إلى مناقشة في المستقبل[3]". وباعتبار أن ذلك كان منذ عامين فقط، فيبدو من السابق للأوان أن تستعرض الهيئة هذه المسألة المثيرة للجدل بشكل سريع.

[3] الدورة السادسة والعشرون للجنة الدستور الغذائي (يوليو/تموز 2003)، الفقرة 170، ALINORM 03/41.

بيد أننا ندعم وجهة النظر بأنه ينبغي للهيئة إيلاء أولوية عالية للقضايا المتعلقة بالصحة والسلامة بدلا من القضايا ذات الصلة بالتجارة. ويجب التذكير، عند أي نقاش لولاية الهيئة يتعلق باتفاقات منظمة التجارة العالمية، بأن عدد من البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ولذلك، تعارض بشكل عام أي نقاش للعلاقة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية إلتزامات/ حقوق وتطوير مواصفات الهيئة.

6- ينبغي تحديد أهمية عمل الكيانات الدولية الأخرى التي تقوم بوضع مواصفات، وكذلك بيان واضح بخطوط الفصل توضح لجميع المشاركين.

أنظر التعليقات أعلاه وفقا للتوصية 5. ترى أستراليا أن هيئة الدستور والكيانات الراعية تعمل بشكل نشط للوصول إلى علاقات أكثر اتساقا مع الكيانات الأخرى التي تقوم بوضع مواصفات (المنظمة العالمية لصحة الحيوان والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي إلى ما ذلك). والواقع أن وضع مذكرة تفاهم بين المنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية يشكل خطوة إيجابية في هذا الشأن. ومن المتوقع أن تكون الخطوة الإيجابية الأخرى هي اعتماد اللجنة *لمشروع الخطوط التوجيهية بشأن التعاون بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الحكومية الدولية في إعداد مواصفات ونصوص ذات صلة* وذلك في يوليو/تموز 2005. وقد أنشأ المدير العام للمنظمة العالمية لصحة الحيوان جماعة عمل دائمة، تضم أعضاء من هيئة الدستور ولجان الدستور الغذائي لتنسيق أنشطة الأمن الغذائي للمنظمة العالمية لصحة الحيوان التي قد تتشابك أو يكون لها تأثيرا على عمل هيئة الدستور الغذائي.

وهناك قضية مستمرة تتعلق بتعاون أفضل للأعضاء والمنظمات غير الحكومية على المستوى القطري فيما يتعلق بعمل جميع هذه المنظمات.

7- ينبغي الاعتراف رسميا في دليل الإجراءات بالاجتماعات المنتظمة لرؤساء الكيانات الفرعية. ويمكن أن تكون الاجتماعات غير رسمية، ولكن ينبغي توافر موجزا بالنقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها لجميع أعضاء هيئة الدستور الغذائي.

تنظر أستراليا إلى الاجتماعات غير الرسمية للرؤساء باعتبارها منتدى ذي قيمة لتبادل المعلومات والآراء. وإذا ما تم تسويغ هذه الاجتماعات، فمن ثم يجب وضع إجراءات رسمية تتعلق بماهية من يحضر/ أو يشارك فيها. وحاليا في الهيكل غير الرسمي، غالبا ما يشغل مندوبي البلد المضيف للجنة منصب الرئيس. وإذا ما تم تسويغ الاجتماعات، فسيعتبر غير مناسب (إلا إذا قاموا فقط بدور مراقب ولم يشاركوا في النقاش). كما ستكون هناك حاجة إلى النظر فيما إذا كانت هذه الآلية تضم رؤساء لجان التنسيق الإقليمية.

8- الخطوات التي تتخذ حاليا لتشجيع العمل التشاركي داخل أمانة الهيئة ينبغي تشجيعها.

بيد أن أستراليا تدعم هذه التوصية، فإننا نقترح كذلك أن الوقت قد يكون مناسبا للاضطلاع باستعراض لمهام الأمانة، وخاصة فيما يتعلق بحجم العمل الذي تقوم به لدعم كل لجنة. ونتفهم أنه قد يكون هناك أحيانا عدم مساواة في الموارد المقدمة من البلدان المضيفة. وبغية تخفيض حجم واجبات السفر التي تضطلع بها الأمانة فربما يُطلب من كل بلد مضيف توفير شخص لمساعدة الأمانة التي تتخذ من روما مقرا لها في كتابة التقرير. وسيسمح ذلك لأمانة الهيئة بإرسال موظف واحد إلى كل إجتماع. كما سيسفر عن ذلك بعض الوفورات الكبيرة في نفقات السفر والعمل التمهيدي الذي تضطلع به الأمانة.

9- الاستخدام الأقصى لجماعات العمل، الثنائية، أو الاتصالات منخفضة المستوى الأخرى بين الدورات لتخفيض الوقت اللازم للوصول إلى توافق في الرأي في اجتماعات الجلسة العامة.

تدعم أستراليا بقوة هذه التوصية. وبالفعل تحركت أستراليا تجاه هذا الأسلوب من العمل بين الاجتماعات (بما في ذلك استخدام حلقات العمل غير الرسمية بشأن قضايا مثل التكافؤ والتتبع) التي كانت ناجعة في حل قضايا مثار الجدل قبل الجلسة العامة. وبالرغم من أن لهذه النهج إنعكاسات على الموارد للحكومة المضيفة، فأنه زاد بشكل كبير من نتائج لجنة الدستور المعنية بتقدير تكافؤ التدابير الصحية المرتبطة بفحص الأغذية وإصدار الشهادات بشكل إيجابي. كما تستخدم لجان أخرى (لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية ولجنة مخلفات المبيدات التابعة لهيئة الدستور الغذائي ولجنة مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي ولجنة نظافة الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي ولجنة توسيم الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي) جماعات العمل قبل دورات الجلسة العامة مباشرة لتسهيل عمل اللجنة.

10- ينبغي أن تخضع جميع أعمال وضع المواصفات إلى درجة أكبر من الإشراف الإداري. وتحديدا، يتعين إنشاء لجنة جديدة لإدارة السلع لإدارة إعداد مواصفات السلع وتحديثها.

في رأي أستراليا أن هناك حاجة أساسية لاستعراض عمل لجان السلع وكذلك الآليات التي يُقترح من خلالها العمل ويضطلع به. والواقع، أن تقييم الهيئة في التوصية 16 يبين بوضوح أنه *"لا ينبغي إنشاء هيئة جديدة تماما في مجالات العمل الأفقية حتى يقوم فريق المهام بوضع إمكانات للتقدم في العمل والحاجة إلى عمل مستمر"* الأمر الذي يدعم الحاجة لإجراء استعراض لخطط العمل الحالية للجان.

يرتبط عمل لجان السلع بشكل متزايد بمعايير الجودة التقييدية التي من المحتمل أن تصبح حواجز فنية أمام التجارة. وبالنظر إلى الحاجة لوضع مواصفات للسلع، يجب إيلاء أولوية إلى وضع مواصفات تتعلق بالصحة والسلامة

لضمان أن لا يكون للمواصفات الموضوعة إحتمال تقييد التجارة المشروعة، سواء أكان ذلك من خلال اللجان الأفقية أو من خلال أفرقة مهام ذات إطار زمني محدد وتحتاج إلى مزيد من الدراسة.

في رأي أستراليا أنه في حين أن المقترح بشأن إنشاء لجنة جديدة لإدارة السلع من المحتمل أن يخفف قدر كبير من عمل لجنة السلع، وأن يحسن فاعلية وضع مواصفات للسلع، ونحن نعتقد بأن هناك احتياج إلى شكل ما من تدابير انتقالية لضمان أن أي تدابير جديدة مقترحة تحقق هذه الفاعلية.

وترى أستراليا أن واحدة من المشاكل الأساسية لعبء عمل لجان السلع هو الافتقار إلى معايير نوعية كبيرة لدعم طلبات الأعمال الجديدة. فعلى سبيل المثال، وضعت لجنة الألبان ومنتجات الألبان *معايير لإعداد مواصفات مختلفة للجبنة أو إلغاؤها*. هذا الاستخدام لهذه المعايير يضع المسؤولية على البلد المقترح لدعم الحاجة إلى وضع مواصفات – خاصة عندما لا تكون هناك قضية صحة أو سلامة. وتتضمن المعايير أحكاما بوضع قائمة بالبلدان المصنعة والبلدان التي تستهلك المنتج والبلدان التي تنظم الإنتاج من خلال مواصفات قانونية وحجم الإنتاج وحجم التصدير. وبالتالي هناك تقييم للتبرير على أساس المعايير التالية.

(المعلومات المقدمة أدناه بمثابة مثال فقط)

	المعايير	**التعليقات:**	**الخلاصة:**
س 1	6 بلدان على الأقل تنتج الجبنة	الجبنة موضوع التعليق تصنع في 11 بلدا على الأقل	الانتقال إلى س 2
س 2	حجم الإنتاج العالمي على الأقل 10.000 طن	حجم الإنتاج لـ 11 بلدا تصنع الجبنة يقدر بإجمالي 64000 طن	الانتقال إلى س 3
س 3	الحجم المتداول في التجارة الدولية هو على الأقل 7 أطنان	يقدر حجم تصدير 11 بلدا تصنع الجبنة بإجمالي 11000 طن على الأقل	وضع مواصفات للهيئة مبرر

هناك حاجة لوضع آلية لتقييم برامج العمل القائمة لجميع لجان السلع قبل التحول إلى هيكل جديد. وتقترح أستراليا أنه يمكن الاضطلاع بالخطوات التالية بغية ترشيد العمل في مجال وضع مواصفات السلع.

1- ينبغي، كخطوة أولى، تعليق جميع الأعمال بشأن مواصفات السلع.

2- تنشئ اللجنة جماعة عمل (بتمثيل إقليمي جغرافي) لوضع معايير كمية وفق خطوط مشابهة لتلك التي وضعتها لجنة الألبان ومنتجات الألبان التابعة لهيئة الدستور الغذائي. وينبغي منح جماعة العمل 12 شهرا لاستكمال مهمتها سواء من خلال الوسائل الإلكترونية أو الاجتماعات الفعلية. وتقدم المعايير (من خلال لجنة المبادئ العامة التابعة للجنة الدستور الغذائي في أبريل/ نيسان 2006) لتعتمدها الهيئة في 2006.

3- وبمجرد اعتماد المعايير، يتم تطبيقها على كل خطط العمل القائمة للجان سواء من قبل الهيئة ذاتها أو من خلال جماعة عمل (سيتطلب ذلك بالتأكيد تجميع كبير للبيانات بشأن أحجام الإنتاج وإلى غير ذلك). وعند تطبيق المعايير على العمل القائم ينبغي إتخاذ قرار بشأن استمرار العمل أو إيقافه.

4- ينبغي للجنة عرض خطة العمل المقدمة المقترحة ومبررها إلى الهيئة التي من ثم تعتمدها، حسبما الاقتضاء، تحدد الآليات اللازمة لإحراز تقدم في العمل (مثلا من خلال اللجنة ذاتها أو من خلال فريق مهام موضوع له حد زمني).

يمكن أن تستغرق هذه العملية في حدود سنتين. بيد أنها من المحتمل أن تخفف إلى حد كبير العمل المدرج غير اللازم المحتمل للتطوير داخل اللجان، وهكذا، سيوفر فاعلية كبيرة في إدارة المواصفات الحالية والموافقة على إجراءات العمل الجديد. واستعراض من هذا القبيل، وتنفيذ نظام للجان المقدمة للاقتراح بتبرير مقترحات العمل الجديد، سيحيط علما بما إذا كان هناك حاجة في الأجل الطويل لوضع نظام لجنة إدارة المواصفات الذي اقترحه الاستشاريون.

11- ينبغي منح جميع لجان السلع وأفرقة المهام اختصاصات تمكينية بسيطة التي ينبغي تنقيحها لفترة محددة فقط، لإسناد مهام محددة للجنة.

انظر تعليقات أستراليا أعلاه. لسنا من مؤيدي وضع آليات جديدة لهذا العمل حتى يتم الاضطلاع بالاستعراض المقترح أعلاه.

12- الحالات التي ينبغي فيها للجنة التنفيذية أو بعض الكيانات الأخرى الاضطلاع بدور إداري مشابه للجان الأخرى التي ينبغي للهيئة دراسته بعناية.

تدعم أستراليا دور إداري أقوى للجنة التنفيذية وتحسين الإدارة الذاتية من خلال اللجان الأفقية. ويعتبر دور الرئيس هاما بشكل خاص في هذا الشأن وكذلك زيادة وعي الأعضاء بضرورة إدارة برنامج العمل بشكل فعال. وترى أستراليا أنه ينبغي تقييم التغييرات الأخيرة على دور اللجنة التنفيذية قبل دعم تغييرات إضافية. وينبغي تشجيع اللجان/ وتوجيهها لوضع خطة عمل لإدارة عملها مشابهة لتلك التي تطورها لجنة سلامة الأغذية التابعة للجنة الدستور الغذائي. وينبغي أن تشمل أية خطة تفاعل اللجان مع اللجان الأخرى وهيئات الخبراء وكيف يتسنى لها أن تضع أولوياتها.

13- ينبغي تشجيع جميع اللجان على اعتماد نهج أكثر انتظاما للإدارة الذاتية.

تدعم أستراليا بقوة هذه التوصية (انظر التعليقات وفقا للتوصية 12).

14- ينبغي تقسيم لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية إلى لجنتين إحداهما خاصة بالإضافات والأخرى بالملوثات.

اتفقت أستراليا على أن عبء العمل على لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية بات بشكل متزايد صعب الإدارة على أمانة الهيئة وفصل اللجنة للتعامل مع الإضافات والملوثات بشكل منفصل سيأخذ وقتا طويلا لمعالجة الوضع. وتدعم أستراليا بقوة مقترح تقسيم هذه اللجنة. ويجب أن يعقب أي تقسيم نهجا يتسم أكثر بالرسمية لإجراءات وضع أولويات لجنة الخبراء بشأن المواد المضافة إلى الأغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية. فعلى سبيل المثال، كيف تضع لجنة الخبراء بشأن المواد المضافة إلى الأغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية أولويات للطلبات الواردة من لجنتين وكذلك لجنة مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي.

15- ينبغي اعتبار مواصفات الدستور الغذائي العامة للمواد المضافة إلى الأغذية النقطة المرجعية الموثقة للمواد المضافة إلى الأغذية وينبغي أن يكون ذلك واضحا في جميع مواصفات السلع.

تدعم أستراليا بقوة هذه التوصية. إذا ما أحرز أي تقدم في استعراض أو تغيير هيكل لجنة السلع، فإن ذلك سيكون هاما لضمان اتساق هذا النهج في جميع مواصفات السلع. ويجب على هيئة الدستور أن تضع استكمال النسخة الإلكترونية لمواصفات الدستور الغذائي العامة للمواد المضافة إلى الأغذية كأولوية ويترافق ذلك مع توافرها على الإنترنت.

16- ينبغي لجميع طلبات الهيئة لمشورة لجنة الخبراء بشأن المواد المضافة إلى الأغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الإضافات والملوثات أن ترسل من خلال لجنتي الإضافات أو الملوثات فقط.

تدعم أستراليا بقوة هذه التوصية. بيد أن التوصية فشلت في أن تأخذ في الاعتبار العمل الذي أنجزته لجنة الخبراء بشأن المواد المضافة إلى الأغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتقييم العقاقير البيطرية لمساعدة لجنة مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي في عملها. وإذا تم تقسيم لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية إلى لجنتين (الإضافات والملوثات) فستكون هناك حاجة إلى تحديد آلية لتضع لجنة الخبراء بشأن المواد المضافة إلى الأغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية أولويات للطلبات من ثلاث لجان (أي لجان الإضافات والملوثات والعقاقير البيطرية).

ينبغي الاعتراف بأن عمل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بإضافات الأغذية فيما يتعلق بتقييم سلامة مخلفات العقاقير البيطرية من أجل مساعدة لجنة مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، يتضمن مجموعة مستقلة من الخبرات. فيتناول أحدها الإضافات إلى الأغذية وملوثات الأغذية، بينما يتناول

الآخر مخلفات العقاقير البيطرية. وتجتمع الفرقتان كل على حدة مما يجعل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بإضافات الأغذية تعمل في الحقيقة كلجنتي خبراء منفصلتين. وقد تتاح فرصة لإعادة النظر في اسم كل من فرقتي الخبراء وجعل هذا الاسم يتسق مع دور الجماعة وخبرتها.

17- ينبغي إيلاء اهتمام بإعادة صياغة اختصاصات لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة وإعادة إسناد المسؤولية لطرائق محددة من التحليل والمعاينة إلى اللجنة مع تحديد الحدود ذات الصلة.

لا تدعم أستراليا هذه التوصية. تدعم أستراليا بقوة، لصالح نهج متجانس لجميع لجان الهيئة، الدور المستمر للجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة في الموافقة على طرائق التحليل والمعاينة. وتعتبر دور لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة متكاملا لدعم المواصفات الفنية لهيئة الدستور الغذائي ونعتقد أن هذا سيكون النهج الأكثر فاعلية اقتصاديا للبلدان الأعضاء لضمان أن تكون الدقة الفنية مطبقة ومفهومة عند وضع المواصفات.

وتشعر أستراليا بالقلق إزاء إعادة إسناد مسؤولية طرائق معينة من التحليل والمعاينة إلى لجنة السلع مع تحديد الحدود ذات الصلة، باعتبار أن مستوى الكفاءة الفنية بشأن هذه اللجان: (1) يقتصر على المجال المعين المتصل بالسلع (2) أو على التمثيل الفني المتخصص في اللجان المختلفة.

أنه من الواضح من عمل لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة الحالي أن هناك عدد من التطورات داخل مجتمع العلوم التحليلية والذي يؤثر على جميع لجان الهيئة التي تتناول طرائق التحليل وضمان التجانس بين لجان الهيئة.

والواقع أنه ينبغي منح اللجنة طريقة التحليل والمعاينة التابعة لهيئة الدستور الغذائي، دورا ذات طبيعة محددة واعتماد طرائق تحليل تقوم نيابة عن اللجنة محددة الإطار الزمني. وبهذه الطريقة فقط يمكن للدستور الغذائي التحرك نحو نهج قائم على أساس الأداء المدعوم بالفعل من خلال نهج معايير لجنة طرائق التحليل والمعاينة. وسيساعد ذلك في ضمان مستوى أعلى من أداء طرائق الاعتماد داخل عملية الدستور الغذائي.

18- ينبغي للهيئة النظر بعناية في ما إذا كان ينبغي للتغذية أن تلعب دور داخل الهيئة، وإذا كان الأمر كذلك، ما هو هذا الدور.

لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة هي لجنة مختلطة بمعنى أن اختصاصاتها تسمح بالاضطلاع بأنشطة أفقية، على الرغم من أن جملة أعمالها المعتادة تتعلق بالأغذية المستخدمة في النظام الغذائي الخاص. ومن الأهمية ملاحظة أن مواصفات هذه السلع الخاصة لا تتوقف فحسب على متطلبات عامة للتوسيم المحدد من قبل لجنة توسيم الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي، وإنما تتناول أيضا متطلبات محددة للوسم

إضافة إلى التعامل مع الجوانب التركيبية. وتضطلع اللجنة بعدد من الأدوار– باعتبارها مديرة للأخطار (وأحيانا باعتبارها مقيمة للأخطار، وعندما لا تتمكن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من تقديم المساعدة سريعا)، كما تعمل كمستشار فني للجنة توسيم الأغذية (لا يناقشها الخبراء الاستشاريون) بشأن مسائل تتصل في المقام الأول بدعم التوسيم التغذوي، مثل تعريف الألياف الغذائية والأحماض الدهنية، ومتطلبات إقامة الدليل فيما يتعلق بالدعاوي الصحية، وتقديم قيم تغذوية مرجعية لعوامل التوسيم والطاقة. ولم تكن الجوانب الأفقية في عمل اللجنة حتى تاريخه تمثل سوى عنصر ضئيل، ولعل وثيقة *"الخطوط التوجيهية لإضافات المغذيات الأساسية إلى الأغذية"* هي أفضل مثال للوثائق ذات التركيز الأفقي.

ويبدو أن اللجنة في مفترق طرق بسبب توصية الاستشاريين بمسارين متعارضين تماما للعمل وعلى الهيئة أن تقرر:

- إما أن تحل اللجنة وتصبح فريق مهام لوضع وإبقاء مواصفات للاستخدامات التغذوية الخاصة وخطوط توجيهية أفقية كما ُطلب، في حين تنهض لجنة توسيم الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي بجميع جوانب التوسيم الغذائي؛
- أو توسيع نطاق دورها الحالي ليدمج بشكل أكثر فاعلية الأهداف التغذوية في وضع مواصفات الأغذية.

تحدد الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة[4] التابعة لمنظمة الصحة العالمية لهيئة الدستور الغذائي دورا في تنفيذها من خلال تعزيز المعايير الدولية في مجالات التوسيم لإتاحة الفرصة للمستهلكين بالإحاطة علما بمنافع الأغذية ومحتواها؛ تدابير لتخفيض تأثير التسويق بشأن أنماط الاستهلاك غير الصحية؛ ومعلومات أوفى بشأن أنماط الاستهلاك الصحية. وفي حين أن الهيئة لم تنظر في هذه التوصيات بالكامل، فيبدو أنه قد يكون هناك دور للخبراء الفنيين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة في هذا الشأن.

إذا ما تقرر الأجهزة الراعية بشكل مشترك أن هناك حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للجوانب التغذوية للأغذية والنظام الغذائي عند وضع مواصفات الأغذية، فمن ثم ستكون مضطرة إلى الإقرار بأنها تقوم بدور مقيمي المخاطر وأن لجنة الدستور هي مديري المخاطر. وبهذا الشكل، يجب على منظمة الصحة العالمية والمنظمة من ثم أن تتخذا قرارا بما إذا كانت ستدعمان إنشاء لجنة خبراء مشتركة بشأن التغذية، التي يمكن أن تضطلع كذلك بالدور الذي تقوم به حاليا لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة في توفير الدعم التغذوي الفني للجنة توسيم الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي، أو ستعملان على أساس، أو عند الاقتضاء، كما هو الوضع الحالي.

[4] في مايو/أيار 2004، أقرت جمعية الصحة العالمية الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، التابعة لمنظمة الصحة العالمية (WHA57.17).

19- ينبغي للجنة نظافة اللحوم لهيئة الدستور الغذائي أن تحل. وينبغي للجنة نظافة الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي أن تنظر في إمكانية صياغة مجموعة من الخطوط التوجيهية العامة للمساعدة في ترشيد الأحكام الخاصة بالنظافة في مواصفات السلع.

تدعم أستراليا بقوة هذه التوصية. إنه من الضروري، فيما يتصل باتساق الأحكام في مواصفات السلع، أن يُكفل أن هذه المواصفات ذات صلة بالصحة والسلامة. ونود أن نهنئ نيوزيلندا على جهودها لإحراز تقدم في العمل في هذه اللجنة بشكل سريع. وندعم بقوة مفهوم أن أي عمل مستقبلي يمكن إسناده إلى فريق مهام محدد الفترة الزمنية.

20- ينبغي استبعاد أحكام صياغة المواصفات الإقليمية من اختصاصات لجان التنسيق الإقليمية.

تدعم أستراليا بقوة هذه التوصية. لا تعتبر المواصفات الإقليمية مفيدة فيما يتصل بحماية صحة المستهلكين ولكنها مفيدة فيما يتصل بالتجارة (يمكن التفاوض بشأن هذه القضايا بشكل ثنائي). وإذا كانت هناك دلائل كافية على أن هناك حاجة إلى مواصفات من منظور الصحة والسلامة، فمن ثم ينبغي إعدادها بشكل مناسب كمقترح لعمل جديد إلى الهيئة الفرعية المناسبة.

المجموعة الأوروبية

تعليقات عامة

نود أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم تعليق عام بشأن الجدول الزمني لاجتماعات لجان الهيئة وأفرقة المهام، المركزة بشكل رئيسي حاليا في فترة قصيرة مدتها 3 أشهر في فصل الربيع، ومن مارس/آذار وحتى مايو/أيار عادة ما تكون هناك اجتماعات بشكل أسبوعي. ونحن نتفهم أن هناك كثير من العوائق تطبق على هذا الجدول الزمني ولكننا نود أن نسأل ما إذا كان يمكن أن يُبذل جهد لتوزيع هذه الاجتماعات بصورة أكثر تساويا على مدار السنة.

تعليقات محددة بشأن توصيات التقرير النهائي للمستشارين

1- ينبغي الاضطلاع بأولوية رسمية لجميع مقترحات العمل الجديد، قبل تخصيص الموارد. (5–3)

نحن نتفق بشكل كامل على أن المشاريع ذات الاهتمام المحدود لغالبية الأعضاء وتلك التي تحرز تقدما بطيئا جدا لا ينبغي أن تستنفذ الموارد المحدودة للهيئة التي ينبغي لها أن تركز على الأولويات القصوى. وينبغي أن تكون هذه الأولوية جزء من عملية شاملة وينبغي أن تنظر في مقترحات كل لجنة بشأن أولوياتها وبرنامج العمل، قبل مشورة

اللجنة التنفيذية وقرار هيئة الدستور الغذائي. ونعتقد أن اللجنة التي اعتمدت مؤخرا استعراض دقيق لمعايير العمل الجديد أو لاستعراض مواصفات[5] ينبغي لها أن تطبق بشكل صارم، وخاصة فيما يتعلق بإختصاص العمل والحدود الزمنية المقترحة. وينبغي موازنة أولويات المقترحات الجديدة مقارنة بالأولويات القائمة.

2- الخطوات التي ينبغي إتخاذها لزيادة نسبة العمل المنجز من خلال المراسلة (5-3)

نحن نتفق على أنه ينبغي بذل مزيد من الجهد لزيادة العمل المنجز من خلال المراسلة، وخاصة مشروع النصوص أو العمل ذي الطبيعة الفنية، بغية تحديد الوقت والإنفاقات المالية. ونلاحظ أن هيئة الدستور الغذائي ستنظر للاعتماد النهائي في دورتها القادمة خطين توجيهيين بشأن جماعات العمل، سواء "الفعلية" أو "الإلكترونية"، لوضع توجيه صريح بشأن الأوضاع التي ينبغي فيها إنشاء مثل هذه الجماعات. وينبغي أن تقتصر الاجتماعات الفعلية على أوضاع محددة جدا ومنظمة بشكل يسمح بأقصى مشاركة، خاصة من البلدان النامية.

3- ينبغي وضع حد زمني لاستكمال كل مشروع جديد (5-3)

نحن ندعم بشكل كامل وضع حدود زمنية، جزء أساسي من عملية الاستعراض الدقيقة، كقاعدة عامة. وسيسمح ذلك بتنفيذ التدابير المختلفة التي اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي في دورتها السابعة والعشرين لتسهيل الوصول إلى إتفاق في الرأي[6]، وحتى في بعض الحالات لإيقاف العمل حينما لا يحرز تقدما في العمل بشكل كاف، أي عندما لا يكون هناك اتفاق في الرأي.

4- ينبغي منح اللجان اختصاصات تمكينية فقط، كلما كان ذلك ممكنا. وينبغي إعادة تنشيطها عند الضرورة لتضطلع بمهام محددة وتلغى إلى أجل غير مسمى بمجرد الإنتهاء من هذه المهمة. (5-5)

وتؤيد الدول أعضاء المجموعة الأوروبية بتقوية إدارة الجان بشكل شامل. ويمكن أن يكون الاختصاصات التمكينية جزءا من هذه الاستراتيجية.

[5] دليل الإجراءات (الطبعة الرابعة عشرة بالانجليزية)، صفحة 20.

[6] دليل الإجراءات (الطبعة الرابعة عشرة بالانجليزية)، صفحة 60.

5- ينبغي لهيئة الدستور أن تقوم باستعراض لصلاحياتها لضمان أنها تتسق بشكل وثيق بالتوقعات الحالية لأعضائها، مع مراعاة إنعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشكل خاص. (6-5)

تنص المادة 1 (أ) من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي بشكل واضح على أن الهدف الأول هو حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية. كما نلاحظ أن هذه الولاية المزدوجة ظلت دون تغيير بعد دراسة مكثفة في الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين لهيئة الدستور الغذائي. وازدادت أهمية عمل الهيئة منذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، لكننا نرى أنه ينبغي لها مواصلة التركيز على أهدافها الحالية بعيدا عن القضايا التجارية البحتة ضمن اختصاص منظمة التجارة العالمية.

6- ينبغي تحديد صلة عمل الكيانات الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات، كما ينبغي أن تحدد بوضوح لجميع المشاركين خطوط الفصل. (6-5)

وتتفق الدول أعضاء المجموعة الأوروبية على أنه ينبغي وجود تعاون وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة التي تتناول قياس الأغذية، وخاصة المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على اعتبار أن نتائجها تستخدمها أيضا منظمة التجارة العالمية كمرجع. وأنه من الضروري تلافي الوجود المشترك للمواصفات المتضاربة بشأن نفس القضايا وكذلك ازدواج العمل بسبب الموارد المتاحة المحدودة للهيئة. وعلاوة على ذلك فإنه من الضروري جدا التأكيد على خطوط واضحة للفصل بين المنظمات المعترف بها رسميا. كما ينبغي تحديد في أي المجالات ذات الصلة لا يوجد هناك عمل جار سواء في الهيئة أو في المنظمات الدولية الأخرى بغية ضمان أن السلسلة الغذائية بأكملها مشمولة ولتلافي وجود فجوات رئيسية.

وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية الأخرى، ينبغي إيلاء اهتمام لشمول الكيانات المعنية.

7- ينبغي الاعتراف رسميا في دليل الإجراءات بالاجتماع العادي لرؤساء الأجهزة الفرعية. وقد يكون الاجتماع غير رسمي، ولكن ينبغي إعداد ملخصا للنقاط الرئيسية التي تمت مناقشاتها وتوافره لجميع أعضاء هيئة الدستور. (7-2)

تدرك الدول أعضاء المجموعة الأوروبية فائدة الاجتماع العادي لرؤساء الأجهزة الفرعية وترحب بنشر تقرير موجزا للنقاط الرئيسية التي نوُقشت في هذا الاجتماع، ولكننا نرى أن الاعتراف الرسمي بالاجتماع في دليل الإجراءات أمر غير ضروري؛ والواقع أنه ينبغي أن يظل هذا الاجتماع غير رسمي ولا ينبغي أن يُنظر إليه كجهاز رئاسي جديد ذو تمثيل محدود

8- ينبغي تشجيع الخطوات التي تتخذ حاليا لتشجيع العمل التشاركي داخل أمانة هيئة الدستور الغذائي. (4-7)

الدعم الكامل.

9- ينبغي استخدام جماعات العمل إلى أقصى حد، بشكل ثنائي، أو الاتصالات الأخرى منخفضة المستوى بين الدورات لتقليل الوقت اللازم للوصول إلى إتفاق عام في الرأي في اجتماعات الجلسة العامة. (7-5)

تؤيد الدول أعضاء المجموعة الأوروبية أية مبادرة بين الدورات يمكن أن تقلص الوقت اللازم للوصول إلى اتفاق عام في الرأي في اجتماعات الجلسة العامة، وتلاحظ أن هيئة الدستور الغذائي ستنظر في الخطوط التوجيهية بشأن جماعات العمل، سواء أكانت "فعلية" أو "الكترونية" للاعتماد النهائي في دورتها القادمة، لوضع توجيه واضح لكل نمط من العمل بين الدورات. ونرى أن الاتصالات الثنائية لا ينبغي أن تخضع لأية إجراءات رسمية.

10- ينبغي أن تخضع جميع أعمال وضع المواصفات إلى قدر أكبر من الإشراف الإداري. وخاصة، أنه ينبغي إنشاء لجنة جديدة لإدارة السلع لإدارة إعداد مواصفات السلع وتحديثها. (10-7-8)

تدعم الدول أعضاء المجموعة الأوروبية فكرة أن جميع أعمال وضع المواصفات ينبغي أن تخضع إلى قدر أكبر من الإشراف الإداري. بيد أنه، وفي حين أن مفهوم لجنة إدارة السلع قد يكون جذابا، نخشى أن هذا الهيكل الجديد قد يُدخل فئة جديدة في الإجراءات التي قد تستهلك موارد الهيئة المحدودة وربما أكثر. وعلاوة على ذلك فإن الأخذ في الاعتبار بالمواضيع المختلفة التي ينبغي تناولها، يبدو من الصعب جمع جميع الخبراء ذوي الصلة اللازمين لعمل مقترحات مناسبة لهيئة الدستور الغذائي. ونرى أنه ينبغي اكتساب بعض الخبرة من المهام الإدارية الجديدة المخصصة للجنة التنفيذية قبل أن يُتخذ قرار بإجراء أية تعديلات رئيسية على الإجراءات.

11- ينبغي منح جميع لجان السلع وأفرقة المهام اختصاصات تمكينية بسيطة التي ينبغي أن تنقح لفترة محدودة فقط، لإسناد مهام محددة إلى اللجنة. (10-10)

أنظر النقطة 4.

12- الظروف التي ينبغي فيها للجنة التنفيذية أو بعض الهيئات الأخرى أن تضطلع بدور إداري مماثل للجان الأخرى ينبغي أن تُدرسها الهيئة بعناية. (10.12)

تتفق الدول أعضاء المجموعة الأوروبية على أن إشراف أوسع للهيئات الفرعية يعتبر ضروريا للبعد عن النهج التركيزي للجنة الحالية المشار إليه في الفقرة 10-2. وتحتاج عملية الإعداد الجديدة إلى أن تعمل بشكل كامل بغية اكتساب بعض التجارب العملية قبل مناقشة التغييرات الممكنة و/ أو الخيارات الممكنة. ونعتقد أن اللجنة التنفيذية، نظرا إلى أن أعضائها يضمون منسقون إقليميون وممثلون إقليميون، لديها التمثيل الجغرافي الكافي لضمان أنها قادرة على ممارسة إشراف إداري مناسب يعكس رغبات أعضاء هيئة الدستور.

13- ينبغي تشجيع جميع اللجان على اعتماد نهج أكثر انتظاما في الإدارة الذاتية. (8-7)

يمكن أن تساعد إدارة ذاتية محسنة للجان في تحقيق هدف الوصول إلى إدارة محسنة شاملة لعمل الهيئة. بيد أنه بغية ضمان اتساق شامل وكذلك تسهيل التفاعل بين اللجان، نرى أن الخطوط التوجيهية العامة بشأن الإدارة الذاتية ينبغي تطويرها من قبل لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة.

14- ينبغي تقسيم لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية إلى لجنتين منفصلتين تُعنى إحداهما بالإضافات والأخرى بالملوثات. (9-4)

تدعم الدول أعضاء المجموعة الأوروبية بقوة تقسيم لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية إلى لجنتين: تتناول إحداهما الإضافات والثانية تتناول الملوثات.

ونرى، بصفة عامة، أن البلدان الجديدة، وخاصة البلدان النامية، ينبغي تشجيعها وكلما أمكن مساعدتها على إستضافة لجان هيئة الدستور وأفرقة المهام.

15- ينبغي اعتبار مواصفات الدستور الغذائي العامة للمواد المضافة إلى الأغذية النقطة المرجعية الموثقة للمواد المضافة إلى الأغذية وينبغي أن يكون ذلك واضحا في جميع مواصفات السلع.

شمل ذلك إجراءات إقرار الهيئة لإضافات الأغذية[7]. وذلك دون مساس بالتقسيم الموضوع للعمل بين لجان السلع التابعة لهيئة الدستور الغذائي المسؤولة عن تحديد المسوغات التقنية والحاجة إلى إضافات الأغذية، وكذلك

[7] دليل الإجراءات (الطبعة الرابعة عشرة بالانجليزية)، صفحة 89.

ممارسات التصنيع الجيدة، في مواصفات السلع ولجنة إضافات الأغذية وملوثات الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي.

16- ينبغي لجميع طلبات الهيئة لمشورة لجنة الخبراء بشأن المواد المضافة إلى الأغذية المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الإضافات والملوثات أن ترسل من خلال لجنتي الإضافات أو الملوثات فقط.(11-9)

دعم كامل

17- ينبغي إيلاء اهتمام بإعادة صياغة اختصاصات لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة وإعادة إسناد المسؤولية لطرائق محددة من التحليل والمعاينة إلى اللجنة مع تحديد الحدود ذات الصلة.

تلاحظ الدول أعضاء المجموعة الأوروبية أنه بالفعل تم تطوير طرائق التحليل في لجان معينة في الهيئة. ومع ذلك فإن للجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة دور إشرافي للاعتبارات المنهجية العامة وكذلك دور تأييدي للطرائق المحددة المقترحة من لجان الهيئة. ومن الضروري الإبقاء على هذه الأدوار وإلا سيكون هناك نوعا من عدم التجانس للنهج من قبل لجان سلع الهيئة المختلفة فيما يتعلق بالمتطلبات العامة للطرائق المحددة. وعلاوة على ذلك، ليس هناك لجنة أخرى يمكنها وضع متطلبات أفقية في طرائق مجالات المعاينة والتحليل للدستور الغذائي. ويحتاج كل ذلك للإنجاز بغية تفسير مواصفات الدستور الغذائي لتكون فاعلة وموحدة. وعلاوة على ذلك، يجب التشديد على أن خبراء المعامل عادة لا يشاركون في لجان السلع وأنه يبدو من الصعب الحصول على خبراتهم في جميع اللجان ذات الصلة لنقل الاختصاصات.

18- ينبغي للهيئة النظر بعناية في ما إذا كان ينبغي للتغذية أن تلعب دور داخل الهيئة، وإذا كان الأمر كذلك، ما هو هذا الدور. (12-5)

التغذية مشمولة بالفعل حاليا في صلاحيات لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة ولجنة توسيم الأغذية. بيد أن هناك حاجة إلى بعض الإمعان فيما يتعلق بالمشاركة الشاملة للهيئة في مجال التغذية. وتدعم الدول أعضاء المجموعة الأوروبية الرأي القائل بأنه ينبغي إيلاء اعتبار كامل لكيفية دمج قضايا التغذية في عمل الهيئة، وفي نفس الوقت الحفاظ على ولاية الهيئة الحالية. ومن ثم فإن الدول أعضاء المجموعة الأوروبية تؤيد إجراء نقاش على مستوى الهيئة بشأن هذه المسألة كما اقترحت اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والخمسين[8].

[8] الفقرات 84-90، ALINORM 05/28/3.

19- ينبغي أن تصفى لجنة نظافة اللحوم لهيئة الدستور الغذائي. وينبغي للجنة نظافة الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي أن تنظر في إمكانية صياغة مجموعة من الخطوط التوجيهية العامة للمساعدة في ترشيد الأحكام الخاصة بالنظافة في مواصفات السلع. (12-6)

وتأخذ الدول أعضاء المجموعة الأوروبية علما بمقترح إرجاء لجنة نظافة اللحوم الذي من الممكن أن يُؤكد في الدورة القادمة لهيئة الدستور الغذائي مع احتمال نشوء قضايا جديدة بشأن نظافة اللحوم في المستقبل، ومن رأي الدول أعضاء المجموعة الأوروبية أنه ينبغي الحفاظ على المرونة بشأن أفضل السبل ملاءمة لمعالجة هذه القضايا، سواء من خلال أفرقة مهام مكرسة أو من خلال تكليف لجنة نظافة الأغذية.

وفيما يتعلق بترشيد مواصفات الهيئة والنصوص ذات الصلة بشأن أحكام النظافة للسلع، نود أن نستذكر أن إجراءات الإقرار[9] من لجنة نظافة الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي موجودة بالفعل ومن ثم ليس هناك حاجة إلى توسيع ولاية لجنة نظافة الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي.

20- ينبغي استبعاد أحكام صياغة المواصفات الإقليمية من اختصاصات لجان التنسيق الإقليمية. (12-8)

والآن في سياق عولمة التجارة بالأغذية، يبدو أن فائدة المواصفات الإقليمية تتراجع. وفي الواقع تلاحظ الدول أعضاء المجموعة الأوروبية أن عددا من اللجان الإقليمية لم تعد تقوم بإعداد مواصفات إقليمية.

<u>اليابان</u>

تعليقات عامة

نتفق مع الخلاصة المركزية للتقرير التي تشدد على الحاجة الماسة لإدارة محسنة وتعديل هيكلي بغية أن تضطلع الهيئة بالعمل بشكل فاعل وفعال. وإستنادا إلى المعتقد بأنه يجب تخصيص الموارد بشكل أكثر تناسبا مع أولوية العمل العليا، نحن ندعم تحول عمل الهيئة من نهج موجه نحو اللجنة إلى نهج موجه نحو الفريق لاستخدام أفضل للموارد الشحيحة.

[9] دليل الإجراءات (الطبعة الرابعة عشرة بالانجليزية)، صفحة 90

تعليقات محددة وفقا للتوصيات

1- نحن ندعم التوصية طالما أنها تسهم في استخدام أفضل للموارد الشحيحة. وينبغي لكل لجنة القيام بترتيب أولويات مقترحات نيويورك بداية قبل أن تقدم إلى الهيئة واللجنة التنفيذية. وينبغي للجنة التنفيذية أن تستعرض مقترحات العمل الجديد المقدم من اللجان وكذلك مقترحات العمل الجديد الأخرى المقدمة من أطراف آخرين غير اللجان مقابل معايير وضع أولويات العمل في عملية الاستعراض الدقيقة. وينبغي لها، من ثم، عمل توصيات للهيئة. وينبغي للهيئة، من ثم، وضع أولويات بين جميع المقترحات. وينبغي أن تنظر في المقترحات ذات الأولوية العليا فقط لاعتمادها كعمل جديد.

2- نحن ندعم التوصية. بيد أن هناك صعوبة في ترجمة أعمال الهيئة إلى جميع اللغات وهو ما يشكل أحد العقبات الرئيسية أمام العمل بالمراسلة، الأمر الذي أشارت إليه بعض البلدان. وللتغلب على هذه المشكلة، يمكن أن يكون أحد الخيارات هو تكوين جماعة رئيسية من جماعة عمل إلكترونية تتألف من عدد صغير من البلدان الناطقة بالإنجليزية والفرنسية والأسبانية، الأمر الذي من شأنه تسهيل الاتصال بين هذه البلدان التي تستخدم هذه اللغات.

3- نحن نشاطر الرأي أنه ينبغي وضع حد زمني لإكمال أي مشروع جديد. وينبغي الإشارة بوضوح إلى الإطار الزمني للعمل الجديد في وثيقة المشروع وتحدد قبل الموافقة على إقتراحها. وينبغي رصد وضع العمل بشكل وثيق، في عملية الاستعراض الدقيقة. وبشكل عام، إن لم ينجز العمل خلال الحد الزمني المحدد مسبقا، ينبغي وقف العمل. واللجنة هي التي تتخذ القرار النهائي بشأن كيفية التعامل مع العمل المتأخر؛ بيد أنه ينبغي أيضا أن يكون هناك اتفاق بشأنه داخل اللجنة ذات الصلة أو فريق المهام.

4- نحن ندعم التوصية.

5- في حين أننا لا نعترض على التوصية، نعتقد أنه ينبغي أن تظل الهيئة كجهاز ذي خلفية علمية كما هو منصوص عليه في "بيانات المبادئ المعنية بدور العلم في عملية إتخاذ القرار في الدستور الغذائي ومدى مراعاة العوامل الأخرى". ولا ينبغي لها أن توسع من صلاحياتها خارج نطاق خبراتها.

6- ونحن ندرك أهمية تفهم الصلة بين عمل الهيئات الدولية الأخرى التي تقوم بوضع مواصفات والحاجة إلى فصل بين عملها وعمل الهيئة. وقد يكون من المفيد عقد اجتماع للمنظمات الدولية ذات الصلة لمناقشة هذه المسألة. وقد تقوم وكالة تابعة للأمم المتحدة بتنظيم مثل هذا الاجتماع مثل منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية.

7- ينبغي مزيد من تسهيل التنسيق بين اللجان بغية تعزيز العمل التكميلي وإزالة ازدواجية العمل. ولهذا الغرض، يعتبر اجتماع رؤساء الأجهزة الفرعية وسيلة فعالة.

8- نحن ندعم التوصية. وفي حين أن هناك حاجة لمناقشة بعض القضايا من خلال هيئات فرعية متعددة، هناك إزدواجية في بعض أعمالها. كما أن هناك نقص في التنسيق بين الأجهزة الفرعية. فعلى سبيل المثال، كانت هناك حالات لم تتفاعل فيها لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية ولجان السلع مع بعضهما بشكل مناسب. وبغية تعزيز مثل هذا التفاعل وتقليص الإزدواج، يمكن أن تعقد جماعة عمل مشتركة من اللجان ذات الصلة أثناء دورة عادية من دورات اللجان لمناقشة القضايا المشتركة. وينبغي أن تُبذل الجهود لضمان الشفافية والشمول لجماعات العمل هذه.

9-10- نحن نشاطر الرأي أنه ينبغي أن تخضع جميع أعمال وضع المواصفات إلى قدر أكبر من الإشراف الإداري. بيد أن العلاقة بين لجنة إدارة السلع واللجنة التنفيذية والهيئة لا تزال غير محددة. وينبغي، إذا إنشئت، لصلاحيات لجنة إدارة السلع الجديدة أن تكون واضحة فيما يتعلق بعلاقتها مع اللجنة التنفيذية.

11- كما أشير إليه في دليل الإجراءات، تقوم الهيئة بإتخاذ القرارات للاضطلاع بعمل جديد أو استعراض المواصفات، آخذة في الاعتبار الاستعراض الدقيق الذي اضطلعت به اللجنة التنفيذية. وقد بدأت اللجنة التنفيذية مؤخرا بعملية استعراض دقيقة لدراسة مقترحات العمل الجديد ورصد التقدم المحرز في تطوير المواصفات. وينبغي للهيئة النظر في ما إذا كان الدور الإداري الجديد للجنة التنفيذية سيحقق النتائج المتوقعة أم لا قبل وضع خطط أخرى مماثلة.

12- نحن ندعم التوصية. وعلاوة على ذلك، فإن كفاءة إدارة الجلسة العامة واجتماعات جماعة العمل تشكل الأساس لإدارة فاعلة للجان. وقد يحتاج تنقيح الخطوط التوجيهية للجان الهيئة وأفرقة المهام الحكومية الدولية المخصصة في دليل الإجراءات إلى دمج العنصر اللازم للإدارة الفعالة للاجتماعات.

13- ونحن ندعم بقوة تقسيم لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية إلى لجنتين، لجنة تُعنى بإضافات الأغذية والأخرى بملوثات الأغذية، بغية تخفيف عبء العمل الثقيل وضمان نقاش كامل لكل بنود جدول الأعمال.

14- نحن ندعم التوصية.

15- نحن ندعم التوصية.

16- نراها أفضل للحفاظ على الهيكل الحالي للجنة طرائق التحليل والمعاينة التابعة لهيئة الدستور الغذائي. وينبغي أن تحتفظ لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة بالولاية لاعتماد طرائق التحليل والمعاينة التي اقترحتها لجان (السلع) هيئة الدستور الغذائي. وسيكون فاعلا وفعالا أن يلتقي الخبراء في لجنة مركزية مثل لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة لمناقشة طرائق التحليل والمعاينة بشكل مستفيض.

17- ونتفق، من حيث المبدأ، مع التوصية الخاصة بأنه ينبغي للهيئة النظر في ما إذا كان ينبغي للتغذية أن تقوم بدور داخل الهيئة. بيد أنه منذ أن طلبت اللجنة التنفيذية من منظمة الصحة العالمية أن تقوم بإعداد وثيقة لتسهيل تنفيذ الاستراتيجية الشاملة (الفقرات 86-90، ALINORM 05/28/3)، ينبغي للهيئة أن تنتظر التقرير قبل مزيد من الدراسة. وفيما يتعلق بالتغذية، قد تكون هناك حاجة إلى توضيح ما إذا كان ينبغي للهيئة أن تتناول الأغذية الوظيفية أم لا، وإذا لزم الأمر، تبادل المعلومات للوصول إلى قرار بشأن كيفية التعامل مع هذه المسألة.

18- نحن ندعم التوصية.وحسب علمنا، هناك ثلاثة نصوص فقط اعتمدتها الهيئة في الوقت الحالي للاستخدام الإقليمي: مواصفات هيئة الدستور الغذائي للفُطر الطازج "الفطُر"، CODEX STAN 40-1981؛ مدونة الممارسات الصحية بشأن إعداد وبيع أغذية الشوارع، CAC/RCP 43-1997 Rev. 1-2001 ؛ والخطوط التوجيهية الخاصة بتصميم تدابير مراقبة أغذية الشوارع في أفريقيا، CAC/GL-22 Rev.1-1999. إلى جانب ذلك، فإن المواصفات الإقليمية غير مدرجة في تعريف "المواصفات الدولية" المستخدمة في اتفاقية تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (الفقرة 50، ALINORM 99/33). وإذا رغب أعضاء في العمل بشأن مواصفات للمنتجات ذات أهمية خاصة للإقليم، فإن اختصاص لجنة التنسيق الإقليمية كاف لتغطية هذه المنتجات.

<u>نيوزيلندا</u>

ترحب نيوزيلندا بهذه الفرصة المتاحة للتعليق بشأن المقترحات لاستعراض لجان الهيئة وأفرقة المهام. في البداية تود نيوزيلندا أن تمتدح العمل الذي أنجزته جماعة الاستشاريين. يتناول التقرير بعض الشواغل الرئيسية للأعضاء إزاء هياكل هيئة الدستور والإجراءات في السنوات الأخيرة. وقد تأخر كثيرا إصلاح واضح لهياكل الهيئة والإجراءات.

تعليقات نيوزيلندا المحددة ترد كما يلي:

إصلاح لجان السلع (التوصية 9 و10)

ترى نيوزيلندا أن إصلاحا للجان السلع يشكل أولوية حاسمة إذا ما كانت الهيئة تتناول مشكلة "لجان عديدة جدا واجتماعات عديدة جدا". وبالرغم من أن الاستراتيجية تؤكد على المواصفات الأفقية، فان الهيئة لا يزال عليها عبء عمل كبير في مجال السلع. وفي ما يتعلق بإصلاح الهيكل، درست نيوزيلندا بعناية المقترح الوارد في تقرير الاستشاريين لإنشاء لجنة جديدة لإدارة السلع تتناول جميع عمل السلع المستقبلي، لكنه يظل غير مقنع فيما يتعلق بالحاجة إلى إنشاء هياكل جديدة. ونعتقد أنه ينبغي أن تُكلف اللجنة التنفيذية بدورها الجديد كهيئة إدارة

الاستراتيجيات والمواصفات بتقديم المشورة للهيئة بشأن الأولويات المستقبلية لعمل السلع والآليات التي قد تستخدم لإحراز تقدم في هذا العمل.

ويجب أن تكون الأولوية الأولى والعاجلة في تحقيق استكمال مبكر لجميع أعمال السلع الحالية. ويجب منح جميع لجان السلع القائمة حد زمني محدد لاستكمال جميع الأعمال الحالية. وينبغي للجنة التنفيذية والهيئة رصد التقدم المحرز للعمل الحالي بشكل منتظم لضمان أن تستكمل جميع الأعمال وفقا للجدول الزمني. وينبغي تعليق اي عمل لم يحرز تقدما خلال الإطار الزمني المحدد أو إيقافه.

ثانيا، تقوم اللجنة التنفيذية والهيئة بفحص جميع الأعمال المستقبلية فيما يتعلق بالسلع آخذة في الاعتبار الإطار الاستراتيجي وأولويات الهيئة ومعايير العمل الجديد. وقد تكون هناك فرص لجمع عمل السلع الجديد في فئات واسعة (مثلا، المنتجات النباتية والمنتجات الغذائية المصنعة...وغير ذلك) وإسناد العمل إلى أفرقة مهام محددة الوقت. ونعتقد أن توليفة الفحص الدقيق لمقترحات العمل الجديد والتبسيط والهياكل الموجهة نحو المهام لإحراز تقدم في العمل من شأنها أن تحسن إدارة عمل السلع في هيئة الدستور الغذائي.

كما تدعم نيوزيلندا التوصية المتعلقة بالصلاحيات المبسطة والموحدة لجميع العمل المتعلق بالسلع. وتبين دراسة سريعة وجود الكثير من عدم الاتساق في الصلاحيات القائمة للجان السلع.

لجان الموضوعات العامة وإعادة هيكلة لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية (التوصية 14)

تدعم نيوزيلندا المقترح بشأن تقسيم لجنة إضافات الأغذية والملوثات إلى لجنتين. وقد أنجزت هذه اللجنة عملا يمتدح في إدارة عبء عملها الثقيل وستستفيد بشكل كبير من تقسيم العمل وفقا للخطوط المقترحة.

اجتماع الرؤساء (التوصية 7)

ترحب نيوزيلندا وتعتمد التوصية بأن يتم صياغة إجتماع غير رسمي للرؤساء. وكما يشير التقرير، أثبتت الاجتماعات غير الرسمية فائدة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتعزيز الاتصال بين الرؤساء بشأن العمل الجاري وتقاسم الخبرات فيما يتعلق بإدارة برامج العمل. ويمكن أن تساعد صياغة هذه الاجتماعات في تحسين الاتصال وتعزيز إدارة أفضل للبرامج بين اللجان التي لها اهتمامات عمل مشابهة. وفيما يتعلق بالتوقيت والتواتر لهذه الاجتماعات نوافق على أن عقد إجتماع سنوي بعد كل دورة للهيئة سيكون أفضل السبل ملاءمة.

وإذا ما جرى إرساء هذه الاجتماعات على أسس رسمية، نرى أنه ستكون هناك فائدة لمشاركة أمانة هيئة الدستور في العملية لتقديم التوجيه بشأن المسائل الإجرائية ولتسهيل الشفافية. كما نرى أن هناك قيمة في تعميم تقرير موجز ومختصر لهذه الاجتماعات على جميع الأعضاء.

إدارة الأولويات والمواصفات (التوصيات 1 و 3)

تدعم نيوزيلندا بقوة هذه التوصية والتقدم المحرز في هذا المجال سيكون حاسما لتناول قضية ***"العجز الإداري"***. وبينما هناك قضايا تتعلق بالهيكل، فإن التحديات الأساسية التي تواجه هيئة الدستور تكمن في إدارة الأولويات والبرامج. وهناك لجان عديدة عليها عبء عمل ثقيل بينما هناك لجان أخرى تعاني من إحراز تقدم في عمل المواصفات. بيد أن نيوزيلندا لا ترى حاجة إلى إنشاء هيئات جديدة مثل لجنة إدارة المواصفات لمعالجة هذه المشاكل. والمشكلة بالنسبة للهيئة ليست واحدة وهى عجز الهياكل ولكنها كيفية استخدام هذه الهياكل لمعالجة مشاكل تتعلق بإدارة الأولويات والمواصفات.

وتدعم نيوزيلندا بشكل كامل قرار الهيئة بتكليف اللجنة التنفيذية بمسؤوليات أكبر لإدارة الاستراتيجيات والمواصفات. بيد أنه كي يتسنى للجنة التنفيذية أن تضطلع بولاياتها بشكل فاعل، ينبغي توافر التزام قوي من جميع الأجهزة الفرعية وخاصة فيما يتعلق بفحص مقترحات العمل الجديد مقابل المعايير الموضوعة وتقدم العمل بين الدورات.

وفيما يتعلق بالحد الزمني لاستكمال العمل نوافق على أنه ينبغي منح جميع مقترحات العمل الجديد وقت زمني محدد لاستكماله. كما ندعم استخدام جماعات العمل الالكترونية والفعلية لإحراز تقدم في العمل بين الدورات. وتبرز تجربة نيوزيلندا الخاصة بإدارة عمل لجنة نظافة اللحوم مزايا جماعات العمل واستخدام الموجهين والاستشاريين لوضع مشروع نصوص وإعداد أوراق بين الدورات.

قضايا النظافة (التوصية 19)

فيما يتعلق بعمل النظافة، توافق نيوزيلندا على أن إستكمال برنامج عمل لجنة نظافة اللحوم التابعة للجنة الدستور الغذائي، فمن المناسب البحث عن خيارات بديلة. ويمكن تناول العمل المستقبلي في هذا المجال سواء من خلال لجنة نظافة الأغذية القائمة أو من خلال فريق مهام مخصص.

أحكام إضافات الأغذية وملوثات الأغذية (التوصيات 15و16)

تدعم نيوزيلندا التوصية القائلة بأنه ينبغي أن تكون لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية هي اللجنة الوحيدة المكلفة بوضع حدود سلامة عليا لإضافات الأغذية والملوثات في السلع.وينبغي تعديل صلاحيات لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية لتوكيد هذا الوضع. كما تتفق نيوزيلندا على أنه ينبغي الإقرار بشكل واضح وقاطع أن المواصفات العامة للإضافات الغذائية هي النص المرجعي الموثق لإضافات الأغذية.

التغذية

فيما يتعلق بالتغذية، ترى نيوزيلندا أن دورا مستمرا للجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة ضروري لكنها ترى ميزة في استعراض صلاحياتها لتركيز عمل اللجنة بشأن تلك القضايا التنفيذية ذات الصلة بوضع المواصفات الدولية والتي أُخفقت أثناء ولاية الهيئة. ونرى أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الأجهزة الأكثر ملاءمة لتناولها وتقديم المشورة بشأن قضايا التغذية واسعة النطاق.

لجان التنسيق الإقليمية

تعتقد نيوزيلندا أن لجان التنسيق الإقليمية لديها دور ذي قيمة تقوم به في نظام هيئة الدستور الغذائي. فهي توفر منتدى لتبادل المعلومات والتنسيق الإقليمي بشأن هيئة الدستور والقضايا ذات الصلة. فالمبادرات الأخيرة لتعزيز نهج استراتيجي للتنسيق الإقليمي وبناء القدرات وتطبيق مواصفات هيئة الدستور الغذائي تعكس أهمية إنضمام الأعضاء إلى لجان التنسيق الإقليمية.

وتتفق نيوزيلندا بشأن قضية المواصفات الإقليمية على أنه ينبغي للهيئة إيقاف العمل بشأن المواصفات الإقليمية للأسباب المشار إليها في تقرير الاستشاريين. ونعتقد أنه ينبغي لهيئة الدستور أن تركز عملها في وضع مواصفات عالمية.

<u>المنظمة الدولية للمستهلكين</u>

ملاحظة عامة

تود المنظمة الدولية للمستهلكين أن تعرب عن الشكر للمستشارين على استعراضهم الشامل وأن تبدى تعليقاتها بشأن التوصيات التي قدمت والأسس التي انبثقت عليها تلك التوصيات في الاستعراض. بالرغم من أن التوصيات توضع بشكل فردي، فإن المنظمة الدولية للمستهلكين تشجع الهيئة على دراسة تفاعل هذه التوصيات من خلال رؤية أشمل

لتقرير الاستشاريين. وحيث أن الإستعراض والتوصيات تمس جميع الحكومات الأعضاء والمنظمات المشاركة بصفة مراقب، تأسف المنظمة الدولية للمستهلكين على أنه يبدو أن الاستشاريين قاموا بتوزيع الإستبيان (المرفق 2) بشأن هيكل لجنة الدستور الغذائي على رؤساء لجنة الدستور الغذائي والحكومات المضيفة فقط.

يقسم الاستشاريون عمل هيئة الدستور على فترتين تاريخيتين، قبل وبعد تأسيس منظمة التجارة العالمية. ويتساءلوا دون إعطاء إجابة، ما إذا كانت " منظمة التجارة العالمية لديها الآن " اهتمام عميل" مشروع في نتائج برنامج الدستور الغذائي" (3.4). وإذا كان للدستور الغذائي أن يقوم بوضع مواصفات بهذا الشكل لإرضاء "اهتمام العميل" فيفترض أن يوفر أعضاء الدستور الغذائي" زيادة كبيرة في جميع الموارد المخصصة لعمل الهيئة" (2.5). ولا تزال تلك الموارد الإضافية تواجه عجزا، ليس فقط لأمانة الدستور، ولكن أيضا لتقديم المشورة العلمية التي تشكل الأساس الوطيد لمواصفات الهيئة. ومن ثم ليس من المجحف اقتراح أن بعض توصيات الاستشاريين حاولت أن تفعل الأفضل في الأحوال السيئة. وفي حين تجد المنظمة الدولية للمستهلكين أن بعض توصيات الاستشاريين تستحق أن تعتمد بناء على وضعهم المستقل، مثل ترشيد هيكل لجنة الدستور الغذائي لا بديل عنه للموارد الإضافية اللازمة للإضطلاع بمهمة الهيئة. وينبغي للهيئة دراسة تكليف أحد الاستشاريين بإعداد تقرير بشأن خيارات تعزيز موارد أمانة الدستور وموارد لتقديم المشورة العلمية في الوقت المناسب التي أبلغ الأعضاء والمراقبون عن رغبتهم في إعداد تقرير التقييم.

يجب أن تستجيب أولويات عمل الهيئة إلى مهام حماية المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في التجارة الدولية بالأغذية. تحديد "اهتمام المستخدم" لمنظمة التجارة العالمية يتجاوز ولاية هيئة الدستور والكفاءة لتفسيره . هيئة الدستور الغذائي منظمة مستقلة ذات مهام واضحة ومحددة. ومن المؤكد أن أولوياتها مختلفة عن أولويات منظمة التجارة العالمية. وينبغي لهيئة الدستور الغذائي أن تضع أولويات لعملها فيما يتعلق بمهامها وليس فيما يتعلق بمحاولة إستشراف أية قرائن قد تكون ُطرحت أم لا في نزاعات منظمة التجارة العالمية. ولدى المنظمة الدولية للمستهلكين شاغل متزايد بأن قدرة الدستور الغذائي في المساعدة على حماية صحة المستهلكين تقوض منها المصالح التجارية. فعلى سبيل المثال، في لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، قد لا تقدم المشورة الى الحكومات بشأن تحليل المخاطر لحماية المستهلكين أو أن نطاق تطبيق هذه المشورة قد يتقلص إلى درجة تصبح لها فائدة قليلة لحماية المستهلكين، ولكنها تشكل فائدة كبيرة لحماية التجارة.

تعليقات بشأن توصيات الاستشاريين

توصية 1 : نتفق على أنه ينبغي القيام بترتيب أولويات رسمية لجميع مقترحات العمل الجديد. وهذه المسألة سيتم مناقشتها بشكل منفصل في هيئة الدستور الغذائي هذه السنة فيما يتعلق بالتوجيه العام لوضع أولويات العمل. بيد أنه ليس واضح لنا، كيف يتم وضع "أولويات رسمية" للعمل الجديد الموصى بها، سواء في كل لجنة للهيئة و/أو كنتيجة لاستعراض لجنة إدارة المواصفات أو اللجنة التنفيذية لمقترحات لجنة من لجان الدستور الغذائي. وسيكون على أية عملية لوضع أولويات أن تضع بعض القواعد لإعادة عرض وثيقة مشروع ُأخفق في إيلائها أولوية عليا.

التوصيات 2 و 3 : وتتفق المنظمة الدولية للمستهلكين مع هذه التوصيات بأنه ينبغي إتخاذ خطوات لزيادة نسبة العمل المنجز بالمراسلة وأنه ينبغي وضع إطار زمني محدد لإستكمال كل مشروع جديد. ونعتقد أنه يجري بالفعل تنفيذ التوصيتين 2 و 3 كجزء من عملية تنفيذ تقرير تقييم برنامج مواصفات الأغذية وهيئة الدستور الغذائي. وستساعد الخطوط التوجيهية لجماعات العمل الإلكترونية في تسهيل العمل بين الدورات بشكل أكبر من خلال الوسائل الإلكترونية ووضع فترة زمنية محددة مدتها خمس سنوات لإستكمال العمل الجديد. وأنه من الضروري ألا يحول الاعتماد بشكل أكبر على المراسلة دون مشاركة جميع الأعضاء والمراقبين.

التوصية 4 : تتفق المنظمة الدولية للمستهلكين بشكل عام مع ما تنطوي عليه هذه التوصية، ولكنها ترحب بنقاش أكبر حول كيفية اضطلاع اللجان بمهام محددة إذا ما كانت عادة في "حالة نشاط متوقف" (الفقرة 5–5). أو سيقترح عدة أعضاء عمل جديد إلى لجنة من لجان الإدارة المقترحة في هذا التقرير؟ أو ستضطلع لجنة إدارة أو اللجنة التنفيذية نفسها بالمهام الجديدة؟

التوصية 5 : تدعو إلى استعراض ولاية هيئة الدستور الغذائي" مع مراعاة خاصة لإنعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية". وقد تراجعت الهيئة عن استعراض ولاية هيئة الدستور الغذائي، كما أوصى تقرير التقييم (التوصية 4). ولا تعتقد المنظمة الدولية للمستهلكين أنه يمكن لهيئة الدستور أن تقرر ما ستكون " إنعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية"، كما لا ينبغي تعديل الولاية الممنوحة لهيئة الدستور كنتيجة للتخمينات بشأن هذه الإنعكاسات. ولا ينبغي لهيئة الدستور أن تصبح خاضعة لمنظمة التجارة العالمية أو تغير ولاياتها بسبب العلاقة بين المنظمتين. ويجب أن يظل عملها مركز بشكل واضح على حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في التجارة بالأغذية.

التوصية 6 : نتفق على أنه ينبغي تحديد الصلة بعمل الهيئات الدولية الأخرى التي تقوم بعمل مواصفات وكذلك بيان واضح بخطوط الفصل الموضحة لجميع المشاركين إلى أقصى حد ممكن . وذلك بالرغم من الحاجة إلى وجود بعض المرونة وفي بعض الحالات عمل مشترك وتعاون أكبر الذي قد يكون مناسبا. وليس من الواضح ماهية من يضع " خطوط واضحة للفصل" بين هيئة الدستور و" الصلة بعمل الهيئات الدولية الأخرى التي تقوم بوضع مواصفات" بعمل هيئة الدستور. ويمكن للمجلس القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة والصحة العالمية صياغة بعض النصائح العامة لمقارنة ولاية هيئة الدستور وغرضها بالهيئات الدولية الأخرى التي تقوم بوضع مواصفات. وقد تكون هذه النصائح عامة لتوجيه عمل اللجان المحددة أو لجنة مكلفة بالإضطلاع بتحديد أولويات العمل الجديد. وتعتقد المنظمة الدولية للمستهلكين أنه لا بد من تحديد "صلة" هيئة الدستور بعمل الأجهزة الدولية الأخرى التي تقوم بوضع مواصفات في كل استعراض لوثائق مشروع لتحديد أولويات عمل هيئة الدستور. بيد أنه يمكننا الترحيب بشرح الاستشاريين من تكون الهيئة التي تحدد "الصلة" وتضع" الخطوط الواضحة للفصل" بين عمل هيئة الدستور وبين عمل الأجهزة الدولية الأخرى التي تقوم بوضع مواصفات.

التوصية 7: تعتقد المنظمة الدولية للمستهلكين أنه سيكون من المفيد أن ُيضطلع باجتماعات رؤساء اللجان وأفرقة المهام على أسس أكثر رسمية بشكل واضح باعتبارها تشكل أهمية للاتصال المنتظم لتلافي الإزدواج وتشاطر الخبرات وأفضل الممارسات. بيد أنه ليس واضح من التوصية ما إذا كان لهذا الاجتماع سلطة إتخاذ القرار أو وظائف أخرى تتجاوز تبادل المعلومات وتنسيق العمل وتحسين ممارسات إدارة المواصفات. وهل سيتطلب هذا الإجتماع موارد الأمانة؟ وهل سيكون له جدول أعمال معلن وتقرير بشأن الإجتماع؟ وهل سينتج عن الإجتماع وثائق أو يضطلع بإسناد مهام؟ سترحب المنظمة الدولية للمستهلكين بنقاش هذه المسائل ومسائل أخرى مشابهة قبل صياغة إجتماع رؤساء لجنة الدستور الغذائي وأفرقة المهام في دليل الإجراءات.

التوصية 8 : تتفق المنظمة الدولية للمستهلكين على أهمية أن يجتمع أعضاء أمانة الدستور لمناقشة كيفية تنسيق العمل بشكل أفضل بين اللجان بشكل منتظم.

التوصية 9 : نتفق مع التوصية بشأن زيادة استخدام جماعات العمل. بيد أننا نخالف التوصية بشأن زيادة استخدام الاجتماعات الثنائية. وحاليا تجتمع الحكومات الأعضاء قبل أو أثناء إجتماعات هيئة الدستور لتبادل المعلومات وللعمل بغرض الوصول إلى اتفاق عام في الرأي. وعادة ما تستبعد هذه الإجتماعات للتوصل إلى توافق في الرأي المنظمات التي تشارك بصفة مراقب. وقد تنجح هذه التوصية في زيادة هذه الممارسة إلى أقصى حد للحكومات الأعضاء المدعوة إلى إجتماعات التوصل إلى توافق في الرأي. ولكن فيما يتعلق بالمنظمات المشاركة بصفة مراقب المستبعدة من هذه الإجتماعات، فزيادة اجتماعات الحكومات الأعضاء فقط سيكون من شأنه إعاقة الشفافية في عملية إعداد المواصفات.

التوصية 10 : نتفق على أنه ينبغي أن تخضع جميع أعمال وضع المواصفات إلى قدر أكبر من الإشراف الإداري. وبالرغم من أن الهيئة أسندت بالفعل إلى اللجنة التنفيذية مهام إدارة المواصفات، فإن الاستشاريين يعتقدون أن هذه المهام لإدارة المواصفات سيكون من شأنها إرباك اللجنة التنفيذية. و "علاوة على ذلك، فهي [اللجنة التنفيذية] ممثلة بشكل غير مباشر فقط من البلدان الأعضاء ومداولاتها غير مفتوحة للمراقبين الخارجيين أو حتى الحكومات الأعضاء".(5–8) كما تضمن تقرير الاستشاريين أنه يمكن أن تستضيف إحدى البلدان الأعضاء لجنة إدارة السلع. واقترحوا أن هذا التدبير سيتطلب من الأمانة دعما أقل مما هو مطلوب للجنة التنفيذية. وقد أعدوا عدة مقترحات لفتح اللجنة التنفيذية على شكل ما من مشاركة المراقبين، فإن المنظمة الدولية للمستهلكين تتعاطف مع لجنة إدارة السلع المقترحة بالنظر إلى إمكانية أن تكون مداولاتها مفتوحة لجميع الأعضاء والمنظمات المشاركة بصفة مراقب. بيد أنه من الصعب التصور كيف يتسنى للجنة تحديد أولويات لعملها، نظرا للاهتمامات الاقتصادية المختلفة للأعضاء وفقا للسلع التي تتاجر فيها شركاتهم. حتى وإن كان انتشار أو حدة مخاطر سلامة الأغذية هو المعيار الرئيسي لوضع الأولويات، فإن إهمال إعداد مواصفات سليمة للسلع الأقل تعرضا للمخاطر، جنبا إلى جنب مع الضغوط لوضع مواصفات للهيئة تخدم في تدفق التجارة، تمكن أن تؤدي إلى أشكال عديدة من الجدل. ومجمل القول، نحن نتفق مع الهدف لوضع إجراءات فاعلة لأولويات وإدارة عمل هيئة الدستور الغذائي. ويبدو من المستحسن تزويد اللجان بمهام وجداول زمنية أوضح. بيد أننا لا نعتقد أن إنشاء لجنة جديدة التي من الممكن أن تواجه نفس المشاكل مثل اللجان الأخرى (مثلا،

مواقع ومصالح مختلفة) ستكون السبيل الأنجع لتحقيق هذا الهدف. ومن تم تحتاج هذه التوصية الخاصة إلى مزيد من الإعداد قبل أن تقتنع المنظمة الدولية للمستهلكين بجدواها للإضطلاع بولاية هيئة الدستور الغذائي.

التوصية 11: تغفل هذه التوصية تسمية الجهاز الذي يمنح الصلاحيات لكل لجنة سلع وفريق مهام، ولكن من المفترض أنها ستكون لجنة إدارة السلع المقترحة. وتنطبق هنا شواغل المنظمة الدولية للمستهلكين بشأن التوصية 10.

التوصية 12: ترى هذه التوصية أنه ينبغي أن تشرف اللجنة التنفيذية أو لجنة إدارة المواصفات على العمل في لجان المواضيع العامة. حيث أن الاستشاريين يعتقدون أن عبء عمل اللجنة التنفيذية سيكون كبير جدا إذا ما اضطلعت بإدارة المواصفات، هل تقترحون أن تنشأ لجنة إدارة مواصفات الموضوعات العامة؟ وتنطبق هنا على الأرجح شواغل المنظمة الدولية للمستهلكين بشأن التوصية 10.

التوصية 13 : تتفق المنظمة الدولية للمستهلكين مع هذه التوصية التي توصي بأن تضع لجان الدستور الغذائي " نهجا أكثر انتظاما للإدارة الذاتية".

التوصية 14: تدعم المنظمة الدولية للمستهلكين هذه التوصية لتقسيم لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية إلى لجنةُ تعنى بالإضافات وأخرى بالملوثات.

التوصية 15 و 16: ليس لدى المنظمة الدولية للمستهلكين اعتراض على استخدام المواصفات العامة لإضافات الأغذية في مواصفات السلع، مع إشارة إلى أن العمل بشأن مواصفات السلع قد لا يكون له الأولوية أو قد يرجأ، إذا افتقرت الإضافات الجديدة إلى مواصفات أو عندما تكون المواصفات القائمة قيد الاستعراض. وتدعم المنظمة الدولية للمستهلكين التوصية بأن طلبات المشورة العلمية بشأن الإضافات والملوثات تمر من خلال اللجان المقترحة في التوصية 14 فقط.

التوصية 17: يقترح الاستشاريون أن يعاد توزيع عمل لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة على لجان تضطلع بمهام محددة، مثلا، تحليل الميكروبيولوجيات في نظافة الأغذية. وستتوقف لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة عن الاجتماع موفرة بذلك موارد الأمانة. ولم تكن المنظمة الدولية للمستهلكين تشارك بشكل نشط في لجنة طرائق التحليل والمعاينة التابعة لهيئة الدستور الغذائي، ومن ثم ليس لديها تعليق على هذه التوصية.

التوصية 18: يحث الاستشاريون الهيئة على إتخاذ قرار بشأن دور، إن كان هناك، التغذية في إعداد مواصفات هيئة الدستور. وترى المنظمة الدولية للمستهلكين أنه من الضروري أن تواصل هيئة الدستور العمل بشأن القضايا التغذوية، نظرا لتـأثيرها على الصحة العامة وإعتراف منظمة الصحة العالمية مؤخرا من خلال استراتيجياتها العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط الجسدي والصحة بأنه ينبغي أن يكون هذا العمل من الأولويات. وعوضا عن إستبيان ما إذا كان لهيئة الدستور دورا في التغذية، فالمسألة هي كيف يمكن لهيئة الدستور إنجاز هذا الجزء الهام من صلاحياتها بشكل أكثر

فاعلية. ونتفق على أن عملا بشأن التغذية يجب أن ينظم بشكل أكثر فاعلية، ولكننا لا نعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على مبادرات التوسيم. ونرى أنه من الضروري كي تنجز الهيئة ولايتها أن تواصل لجنة التغذية عملها. بيد أنه ينبغي أن تكون صلاحياتها أكثر تحديدا وأكثر تواؤما للأهداف الموضحة في الإستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية. وقد يكون من المناسب وضع عملية تتسم بالرسمية للحصول على المشورة العلمية من اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المقترح في الفقرة 12–5. وقد علقت المنظمة الدولية للمستهلكين في اجتماعات الخبراء بشأن أحكام المشورة العلمية، بأنه يجب أن ُيضطلع بهذه الاجتماعات بشكل يتسم بالشفافية، ويشمل إجراءات بشأن الطريقة التي يتم بها اختيار الخبراء والطريقة التي يعلنون بها عن أي تضارب محتمل للمصالح.

التوصية 19: أوصى الاستشاريون " بتصفية" لجنة الدستور المعنية بصحة اللحوم. ونظرا للنمو في صناعة اللحوم في البلدان النامية الذي تتوقعه منظمة الأغذية والزراعة والتصاعد في عدد وحجم منتجات اللحوم في عديد من البلدان الأعضاء، فإن هناك مهام نظافة معلقة، أي تتعلق باستخدام تقنيات تفتيش جديدة للحوم ومشاكل في تطبيق نظام تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة في المسالخ. فإذا أجلت لجنة نظافة اللحوم إلى أجل غير مسمى، هل ستكون لمهام نظافة اللحوم أولوية من قبل لجنة نظافة الأغذية أو هل ستخفق هذه المسؤولية أمام لجنة إدارة السلع المقترحة؟ وهل الإعداد الموصى به بأن تقوم لجنة نظافة الأغذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي بإعداد "خطوط توجيهية عامة للمساعدة في ترشيد أحكام النظافة في مواصفات السلع" كوثيقة تأسيسية للجنة إدارة السلع المقترحة أو يقصد بها تقديم المشورة للحكومات بشأن نظافة الأغذية؟ وترحب المنظمة الدولية للمستهلكين بنقاش هذه المسائل والخطوط التوجيهية قبل إتخاذ أي قرار لتصفية لجنة نظافة الأغذية.

التوصية 20: إذا، كما أوصى به، لم تعد لجان التنسيق الإقليمي مسموح لها بصياغة مواصفات إقليمية (عادة ما تكون هوية أو جودة الأغذية)، فالسؤال المثار، هو في أي منتدى آخر يمكن إعداد مواصفات للأغذية التي يتم الإتجار بها إقليميا؟ وتتفق المنظمة الدولية للمستهلكين على أن ترشيد عمل لجنة الدستور الغذائي سيكون له فائدة من خلال السماح بالعمل بشأن المواصفات العالمية فقط، ولكنها تتساءل عما يكون الضرر بالنسبة للأعضاء، وخاصة بسبب أهمية التجارة الإقليمية فيما بين البلدان النامية، وتعتقد المنظمة الدولية للمستهلكين أنه ينبغي للهيئة السماح بإجراء دراسة استقصائية لأعضاء هيئة الدستور لتحديد مدى استخدام الأعضاء للمواصفات الإقليمية ولتحديد الموارد اللازمة لوضع المواصفات الإقليمية، فإذا كانت المواصفات الإقليمية تستخدم على نطاق واسع والوقت اللازم لإعدادها لا يعوق لجان التنسيق الإقليمية التابعة لهيئة الدستور الغذائي في الإضطلاع ببنود أخرى من جداول أعمالها، فقد ترغب الهيئة في إتخاذ قرار يترك للجان التنسيق الإقليمية تقرير وضع مواصفات إقليمية.

اتحاد التقانة الحيوية خط عرض49

يسر اتحاد التقانة الحيوية خط عرض 49 أن يغتنم هذه الفرصة للتعليق على الرسالة التعميمية، بشأن الإجتماعات القادمة للجنة التنفيذية والهيئة.

وكما هو واضح من إسمنا، فإن هذه المنظمة – في حين أنها ترحب بعمل هيئة الدستور الهام في مجالات مختلفة– فهي مهتمة بالسياسات العامة المتصلة بالأغذية المنتجة بالتقانة الحيوية الحديثة. ونحن منظمة ليست محدودة الولاية فقط، بل محدودة الموارد كذلك، وكنتيجة لذلك، نحن نحضر اجتماعات مختارة فقط للهيئة. وبالتالي، فإن التعليق كذلك مقيد : التوصيات 5و7 ، مع بعض الملاحظات العامة ذات الصلة ببعض التوصيات الأخرى.

التوصية 5

"ينبغي لهيئة الدستور أن تستعرض صلاحياتها لضمان أنها تطابق بشكل أوثق التوقعات الحالية لأعضائها، مع مراعاة انعكاسات اتفاقات منظمة التجارة العالمية"

وتبدو هذه التوصية قائمة على أساس الاستنتاج الذي تنطوي عليه الفقرة 4–3 من "المشاكل الرئيسية" قسم الوثيقة. ويقترح أن يكون تركيز الهيئة، أي الاختصاص المزدوج " لحماية الصحة العامة وتسهيل ممارسات عادلة في التجارة الدولية بالأغذية"، ينبغي تعديله بشكل ما نظرا لقيام نظام دولي مختلف– قررت منظمة التجارة العالمية_ في السنوات الأخيرة أن تأخذ في الاعتبار إجراءات هيئة الدستور الغذائي، وهذا غير منطقي في رأينا، وكما قلنا عدة مرات في اجتماعات الهيئة، هذا يعني "وضع العربة قبل الحصان" . فمن المفترض أن تتبع منظمة التجارة العالمية هيئة الدستور الغذائي، وليس العكس.

وتتساءل الفقرة ما إذا كان لمنظمة التجارة العالمية" اهتمام مستخدم" كاف يؤدي إلى تغيير تأكيدات هيئة الدستور. وهذا المصطلح يشوه المشكلة. وهيئة الدستور ليست فقط عملية بيع مع" العملاء" ولكن زبائنها الفوريين هم المستهلكون والتجار الدوليون بالأغذية ، *وليست* وكالة دولية أخرى.

ولم تتغير توقعات هؤلاء العملاء، بالرغم من أن أهداف السياسات لبعض البلدان الأعضاء قد تكون قد تغيرت.

تحتاج هيئة الدستور إلى أن تفي بالتزاماتها بالولاية المزدوجة القائمة– التي لا تتضمن " تعزيز التجارة" (احد أهداف منظمة التجارة العالمية). ويحتاج المستخدمون المختلفون لعمل الهيئة الذي لا يتضمن آلية فض النزاع التابعة لمنظمة التجارة العالمية ولكنها تتجاوزها إلى أن ينتظروا الوفاء بهاتين الولايتين، حيث أن كل منها تشكل ضرورة متواصلة.

[إنه لأمر شديد السخرية إلينا أنه في اجتماعات لجنة المبادئ التابعة لهيئة الدستور الغذائي الأخيرة، بالرغم من الإلحاح المتكرر من منظمة التجارة العالمية_ وكذلك من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية_ رفضت اللجنة إحراز تقدم في وضع مبادئ لتقييم المخاطر من قبل البلدان، على الرغم من انتظار هذه الوثيقة وفقا لإتفاقية

تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ولن نكون مندهشون إذا كان هناك تداخل كبير بين البلدان الأعضاء وهم الأكثر دعما للتوصية 5 وهؤلاء الأكثر مسؤولية عن إعاقة وضع وثيقة للمخاطر في لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة، فذلك غير منطقي بقدر ما يبدو].

ويبدو أن إخفاق صلاحيات الهيئة في هذا الشأن يرجع إلى الافتقار إلى الرغبة، ولا يرجع إلى التنظيم الهيكلي أو ولايات الهيئة ذاتها. ونحث على رفض التوصية 5 بشكلها الحالي.

التوصية 7:

نحن نتفهم الفائدة التنظيمية لإجتماعات دورية للرؤساء، ولكن مجموعة خط عرض 49 قلقة من أن يؤدي هذا الهيكل حتما إلى عملية إتخاذ قرار لا يحضرها المراقبون وشفافية أقل. والنقاشات التي أجريناها بشأن فتح إجتماعات اللجنة التنفيذية وثيقة الصلة بهذا الأمر، وستدخل بعض نفس شواغل السياسيات إلى الساحة. ومن ثم، لا يمكننا دعم التوصية في شكلها الحالي.

[لدينا شواغل مشابهة بشأن **التوصية 9**، حيث أنها تجمع بين عمليات مفتوحة (جماعات عمل) وأخرى لا تتسم بالشفافية (أي الاتصالات الثنائية)].

ملاحظات عامة

إن منظمتنا تعي تماما معوقات الموارد التي تعمل في ظلها الهيئة. ونحن نشيد بالأمانة على جهودها الهائلة في إنجاز قدرا ضخما من العمل بكفاءة كبيرة. وبالرغم من أننا نشجع المنظمتين الراعيتين على زيادة تمويلهما للهيئة (وافتراضا من الحكومات الأعضاء الغنية)، ونحن نرحب حقا بعملية صندوق الأمانة الذي مكن من زيادة مشاركة بلدان الجنوب، تتفهم خط عرض 49 الحاجة إلى تبسيط الجدول الزمني لإجتماعات اللجنة. ومن ثم، نحن ندعم **التوصيات 1-3** ونتطلع إلى مواصلة النقاش بشأن **التوصية 4**.

ومع ذلك، كما أشير إليه أعلاه، لاحظنا بوضوح أنه *غالبا ما تكون عوامل سياسية ، وليست معوقات موارد، مسؤولة عن إعاقة تقدم اللجنة، ويبدو أن بعض الأعضاء لا يريدون حل بعض القضايا.*

العلاقة بين لجنة إدارة السلع المقترحة (في **التوصية 10**) واللجنة التنفيذية غير واضحة في الوثيقة وتتطلب تناولا أكبر من النقاش الإضافي، في رأينا.

المجلس الدولي لرابطات المشروبات

المجلس الدولي لرابطات المشروبات هو منظمة غير حكومية تمثل مصالح صناعة المشروبات غير الكحولية على مستوى العالم. ويعمل أعضاء المجلس في أكثر من 200 بلد وينتجون ويوزعون ويبيعون مشروبات أساسها الماء، بما في ذلك المشروبات الخفيفة المتشبعة بالكربونات والمشروبات غير المتشبعة بالكربونات مثل مشروبات العصائر والمياه المعبأة والقهوة والشاي الجاهزة للشرب. ويرحب المجلس الدولي لرابطات المشروبات بالفرصة المتاحة لتقديم تعليقات بشأن الخيارات للتغيير الذي ينطوي عليه استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي وولايات لجان الدستور وأفرقة المهام.

التوصية 1: ينبغي الإضطلاع بأولويات رسمية لجميع مقترحات الأعمال الجديدة، قبل تخصيص الموارد.(5-3)

يدعم المجلس الدولي لرابطة المشروبات بقوة أولويات أكثر صراحة للمشاريع واعتماد معايير لوضع أولويات العمل.

التوصية 2: ينبغي إتخاذ خطوات لزيادة نسبة العمل المنجز بالمراسلة (5-3)

يدعم المجلس الدولي لرابطات المشروبات الإضطلاع بعمل تمهيدي بشكل أكبر عبر المراسلة مثل استخدام أفضل لجماعات العمل الإلكترونية، وخاصة عند التعامل مع عمل فني. بيد أننا لاحظنا أن سبل تعزيز مشاركة البلدان النامية في جماعة العمل الإلكترونية ينبغي أخذها في الاعتبار.

التوصية 3: ينبغي وضع حدود زمنية لإكمال كل مشروع جديد (5-3)

يدعم المجلس الدولي لرابطات المشروبات وضع حدود زمنية لتلافي نقاشات عقيمة سنة بعد سنة بشأن مواضيع لا يوجد اتفاق دولي عام في الرأي بشأنها، وعلى الأقل يجب أن تكون هناك فترات منتظمة لاستعراض التقدم المحرز في العمل وتنقيح الأهداف عندما لا يوجد تقدم محرز بعد فترة معقولة.

التوصية 4 : ينبغي منح اللجان اختصاصات تمكينية فقط، كلما كان ذلك ممكنا. وينبغي إعادة تنشيطها كلما لزم الأمر للإضطلاع بمهام محددة وتؤجل إلى *أجل غير مسمى* بمجرد الإنتهاء من هذه المهمة. (5-5).

يؤيد المجلس الدولي لرابطات المشروبات نهجا موجها بشكل أكبر نحو المهام للعمل ووضع اختصاصات لتعريف مجموعة مهام وإطار زمني لإستكمال العمل. ونحن غير واثقين من أن وضع اختصاصات تمكينية فقط وإسناد مهام محددة سيحقق ذلك مقارنة بالهيكل القائم . سيتطلب ذلك مزيدا من النقاش.

التوصية 5: ينبغي لهيئة الدستور الغذائي استعراض نطاقها لضمان أنه يتطابق بشكل أكثر ارتباطا مع التوقعات الحالية لأعضائه، واضعا اعتبارا خاصا لانعكاسات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية(6-5).

ويتفق المجلس الدولي لرابطات المشروبات على أن إجراء القبول الحالي يتوجب إيقافه وحذفه من دليل الإجراءات. وندعم هذه التوصية من حيث المبدأ.

التوصية 6: ينبغي تحديد فائدة عمل هيئات وضع المواصفات الدولية الأخرى، وإبلاغ جميع المشاركين بوجود خطوط فصل واضحة (6-5).

يتفق المجلس الدولي لرابطات المشروبات على أن هناك حاجة لتلافي الإزدواج أو التضارب بين هيئة الدستور والمنظمات الدولية الأخرى. فعلى سبيل المثال، ينبغي وجود فصل واضح للعمل بين هيئة الدستور والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

التوصية 7: ينبغي الإقرار بشكل رسمي باجتماع منتظم لرؤساء الأجهزة الفرعية في دليل الإجراءات. وقد تكون الاجتماعات غير رسمية، ولكن ينبغي إتاحة موجز للنقاط الرئيسية التي نوقشت لإطلاع جميع أعضاء الدستور الغذائي(7-2).

يدعم المجلس الدولي لرابطات المشروبات سبلا تتيح قدرا أكبر من تنسيق العمل، ولكنه غير مقتنع بأن اجتماعات رسمية للرؤساء ستكون أنجع السبل لتحقيق هذا الهدف. ونرحب بسماع أمثلة عن كيف حُسنت الاجتماعات غير الرسمية الحالية التنسيق.

التوصية 8: ينبغي تشجيع الخطوات التي تتخذ حاليا للعمل التشاركي داخل أمانة الدستور الغذائي (7-4)

لا تعليق.

التوصية 9: ينبغي استخدام جماعات العمل إلى أقصى درجة، على أساس ثنائي، أو عن طريق اتصالات أقل مستوى أخرى بين الدورات بغية تقصير الوقت اللازم للوصول إلى اتفاق في الرأي في الجلسات العامة.(7-5).

يدعم المجلس الدولي لرابطات المشروبات عمل تمهيدي أكبر بين الدورات، لكنه يلاحظ أن إجتماعات جماعات العمل الرسمية يمكن أن تعتمد على قدر كبير من الموارد. وسندعم استخدام جماعات العمل الإلكترونية بشكل أكبر لإعداد مشروع النصوص الفنية.

التوصية 10: ينبغي لجميع أعمال وضع المواصفات أن تخضع لدرجة أكبر من إشراف الإدارة، وتحديدا، ينبغي إنشاء لجان جديدة لإدارة السلع لتتولى إعداد مواصفات السلع وتحديثها. (10-7-8).

يدعم المجلس الدولي لرابطات المشروبات درجة أكبر من الإشراف على العمل. ونحن غير واثقين من قيمة لجنة إدارة السلع الجديدة المقترحة. ويمكن للجنة التنفيذية أن تضطلع بالإشراف على عمل مواصفات السلع ويمكن للهيئة أن تقرر بشأن مهام محددة لأي عمل في هذا المجال.

التوصية 11: ينبغي إعطاء جميع لجان السلع وأفرقة المهام اختصاصات تمكينية مبسطة والتي ينبغي مراجعتها لفترة محدودة فقط، لإسناد مهام معينة إلى اللجنة. (10-10).

يدعم المجلس الدولي لرابطات المشروبات هذه التوصية من حيث المبدأ ويدعم مفهوم أنه ينبغي ان يوجه عمل السلع نحو المهام. وينبغي دراسة الحاجة لكل مواصفة من مواصفات السلع بعناية فيما يتصل بالتجارة الدولية وسلامة المستهلك. وبشكل عام، يدعم المجلس الدولي منح أولويات للمواصفات الأفقية. وينبغي أن يقتصر العمل الجديد بشأن مواصفات السلع على تلك المواصفات التي تعزز سلامة الأغذية.

التوصية 12: الظروف التي ينبغي فيها للجنة التنفيذية، أو بعض الهيئات الأخرى، الإضطلاع بدور إداري مماثل للجان الأخرى ينبغي دراستها بعناية من قبل الهيئة.(10-12).

يدعم المجلس الدولي لرابطات المشروبات إدارة محسنة وإشراف على العمل ويمكن للجنة التنفيذية الإضطلاع بهذا الدور. ونعتقد أنه ينبغي للهيئة دراسة المسألة بعناية ولكننا لن ندعم إنشاء جماعة إدارة منفصلة.

التوصية 13: ينبغي تشجيع جميع اللجان على اعتماد نهج أكثر انتظاما للإدارة الذاتية.(8-7).

يدعم المجلس الدولي إدارة ذاتية للعمل أكثر تشددا لكنه يلاحظ أنه العديد من اللجان غير قادرة على إنجازها.

التوصية 14: ينبغي تقسيم لجنة إضافات الأغذية وملوثات الأغذية إلى لجنتين منفصلتين للإضافات والملوثات (9-4).

يعترف المجلس الدولي بعبء العمل الثقيل على لجنة الدستور الغذائي المعنية بإضافات الأغذية وملوثات الأغذية ويدعم بقوة تقسيمها إلى لجنتين منفصلتين. ولا نرى جدوى لتحويل لجنة إضافات الأغذية وملوثات الأغذية إلى لجنة إدارة إضافات الأغذية وملوثات الأغذية المقترحة. ونعتقد أن ذلك من شأنه إضافة مرحلة بيروقراطية فقط.

وستكون لجنتين منفصلتين هي الخيار الأفضل نظرا للإختلافات في إمكانية إدارة المخاطر بين إضافات الأغذية وملوثات الأغذية.

التوصية 15: ينبغي أن تكون المواصفات العامة لإضافات الأغذية هي المرجعية النهائية الوحيدة لإضافات الأغذية وينبغي توضيح ذلك في جميع مواصفات السلع.(11–11).

يتفق المجلس الدولي مع هذه التوصية.

التوصية 16: ينبغي لجميع طلبات هيئة الدستور الغذائي للحصول على مشورة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالإضافات إلى الأغذية بشأن إضافات الأغذية وملوثات الأغذية أن تمر فقط عبر لجان إضافات الأغذية وملوثات الأغذية. (11–9).

يتفق المجلس الدولي مع هذه التوصية.

التوصية 17: ينبغي إيلاء الإهتمام لإعادة صياغة اختصاصات لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة وإعادة إسناد مسؤوليات لطرائق محددة مـن التحاليل والمعاينة إلى اللجنة مع تحديد الحدود ذات الصلة. (12–3).

يقترح المجلس الدولي مزيدا من بحث الحاجة لأن تقوم لجنة طرائق التحليل والمعاينة بتحديد ما إذا كان عمل اللجنة مزدوجا مع عمل منظمات أخرى في مجال وضع تقييم لطرائق التحليل مثل رابطة أخصائيي التحليل المعتمدين.

التوصية 18: ينبغي للهيئة أن تدرس بعناية ما إذا كان ينبغي للجنة التنفيذية أن تقوم بدور في هيئة الدستور الغذائي، وإذا كان الأمر كذلك، ماذا ينبغي أن يكون هذا الدور. (12-5).

يعتقد المجلس الدولي أنه ينبغي تركيز عمل الهيئة والموارد المحدودة على وضع مواصفات تقوم على أسس علمية وجوانب توسيم الأغذية التي تعزز التجارة الدولية وفي نفس الوقت توفر حماية المستهلك. وينبغي أن تترك القضايا المعينة المتصلة بالتوجيه أو التوعية الغذائية للحكومات القطرية ومنظمات الصحة العالمية. ونتفق مع المفهوم الوارد في التقرير بأنه لا ينبغي لهيئة الدستور أن تقوم بدور في أنشطة توعية ونصح تغذوي بحتة، بما في ذلك مسائل الإعلان. هذه الجوانب تعتبر حاسمة ثقافيا وينبغي معالجتها على المستويات المحلية. ولا نعتقد أنه ينبغي توسيع دور هيئة الدستور ليتجاوز دورها الحالي. وسندعم دمج لجنة توسيم الأغذية ولجنة التغذية والأغذية للإستخدامات التغذوية الخاصة، ومعالجة قضايا الأغذية للإستخدامات التغذوية الخاصة من قبل أفرقة المهام.

التوصية 19: ينبغي للجنة نظافة اللحوم أن تُحل. وينبغي للجنة سلامة الأغذية أن تدرس إمكانية صياغة مجموعة من الخطوط التوجيهية العامة للمساعدة في ترشيد أحكام السلامة في مواصفات السلع. (12-6).

ندعم دور لجنة سلامة الأغذية كلجنة موضوعات عامة في جميع قضايا سلامة الأغذية ولكن يساورنا قلق بشأن عبء العمل المتزايد على لجنة سلامة الأغذية.

التوصية 20: ينبغي حذف أحكام صياغة مواصفات إقليمية من اختصاصات لجان التنسيق الإقليمي.(12-8).

يتفق المجلس الدولي على أنه ينبغي تركيز عمل الهيئة على تطوير المواصفات الدولية. وينبغي دراسة الحاجة إلى مواصفات إقليمية بعناية حيث أن المواصفات الإقليمية يمكن أن تشكل حواجز أمام التجارة الدولية.

الاتحاد الدولي للألبان

يرحب الاتحاد الدولي للألبان بالمقترح المشار إليه في الوثيقة CL 2005/12-CAC. هذا المقترح من شأنه أن يجعل عملية وضع مواصفات الهيئة أكثر فاعلية وفعالة ومواصلة تركيزها على مهمتها.

ملاحظات عامة

بشكل عام، يدعم الاتحاد الدولي للألبان مفهوم أن سلامة الأغذية هي جانب رئيسي في نظام الدستور الغذائي. بيد أنه في ضوء اتفاقات منظمة التجارة العالمية الحالية فإننا نرى أيضا أن مواصفات لجان الدستور الغذائي التي تحدد هوية المنتجات في التجارة الدولية وهو أمر أساسي لحماية المستهلك وتسهيل تدفق التجارة الدولية.

وفي رأي الاتحاد الدولي للألبان أن هناك تحديان رئيسيان أمام منظومة الهيئة حاليا:

- سبل ترتيب أولويات بدء العمل الجديد، و
- سبل إدارة العمل الذي بدء.

هذه التحديات مختلفة الطابع وتحتاج إلى أدوات إدارة مختلفة. ويبدو أن العديد من التوصيات حاولت معالجة كلا التحديين من خلال نفس الحلول. فمثلا، يبدو أن تدابير معالجة مراقبة الأولويات عالجتها التوصيات 1، 4، 5، 10، 11، 13، 17 و20. بيد إن المشكوك فيه أن يكون لهذه التغييرات تأثير على الفاعلية في وضع أولويات برنامج العمل، وخاصة عملية إتخاذ القرار بشأن بنود العمل الجديد. وبالنسبة لمواصفات السلع،فإن وضع معايير كمية

للأهداف لإكمال " المعايير النوعية القائمة لوضع أولويات العمل" ستكون أكثر فاعلية. وأحد مثل هذه المعايير النوعية يمكن أن يكون على سبيل المثال الحجم الأدنى للإنتاج في أقل عدد من البلدان أو الأقاليم.

وستساعد معالجة التحديين المشار إليهما أعلاه بشكل منفصل في تركيز النقاش بشأن هيكل تلك التغييرات اللازمة بغية تحسين الإدارة لإجراءات عمل الهيئة (التي تتصل بالعمل المستهل فعلا).

تعليقات محددة لكل جزء من الوثيقة

يود الاتحاد الدولي للألبان أن يبدي تعليقات بشأن أقسام وتوصيات فردية في الورقة على النحو التالي:

الجزء 6، الفقرة 6-4

يشار للاتحاد الدولي للألبان كهيئة دولية تقوم بوضع مواصفات ذات صلة بالأغذية. ولدى الاتحاد الدولي للألبان إتفاق تعاون رسمي مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي فيما يتعلق بوضع مواصفات طرائق التحليل والمعاينة المتعلقة بمنتجات الألبان. وتشترك كل من المنظمة الدولية للتوحيد القياسي والاتحاد الدولي للألبان في نشر مواصفات الطرائق هذه، كما أن الكثير منها قد اعتمدته هيئة الدستور الغذائي.

الجزء 9

نحن ندعم بقوة مقترح تقسيم لجنة إضافات الأغذية وملوثات الأغذية إلى لجنتين، تعنى إحداهما بإضافات الأغذية والأخرى بملوثات الأغذية.

الجزء 10

يرى الاتحاد الدولي للألبان أن هناك حاجة إلى تفكير أكثر تعمقا بشأن كيفية وضع مواصفات السلع للهيئة والعملية المدارة من قبل " لجنة إدارة السلع" المقترحة لضمان أنها لا تدخل مرحلة غير ضرورية من البيروقراطية قبل تحرك لجنة الدستور الغذائي نحو اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة. وإذا كانت النتيجة قدر أكبر من البيروقراطية فلا ينبغي متابعة الفكرة.

ويساورنا قلق بأن لجنة إدارة السلع المقترحة قد تخلق مرحلة إضافية غير ضرورية من البيروقراطية فقط في منظومة الهيئة دون إثبات الفوائد التي توازن التكاليف الإضافية والمعوقات. وإذا كانت الهيئة ستتخذ قرار لصالح إنشاء

لجنة السلع التي قد يكون ضروريا بغية توجيه المشاريع المختلفة فرادى بعد إلغاء لجان الدستور العمودية، فقد يكون من الحصافة اعتبار لجنة إدارة السلع مشرفة على برنامج الهيئة بأكمله عوضا عن مجالات السلع النوعية فقط.

ويدعم الاتحاد الدولي للألبان فكرة التوقيت المناسب فيما يتعلق باتخاذ القرارات، ووصف واضح للصلاحيات لكل لجنة، سواء أكانت في المجال الأفقي أو في العمودي وإنشاء أفرقة مهام. وفي هذا الصدد، نحن نفتقد الرغبة في تشجيع العزم على إنجاز الأمور بشكل سريع. وبعبارات أكثر عملية، هذا يعني استخدام طرائق حديثة للإتصال كلما أمكن ذلك، بما في ذلك في المراحل المختلفة من مراحل الموافقة. وتقدم المنظمة الدولية للتوحيد القياسي مثالا جيدا في هذا الشأن ونود أن تشجع الهيئة على النظر فيه. كما نجد أنه من المجدي محاولة تعظيم الروح المشتركة للمهمة بين المشاركين في الدستور الغذائي وعلى سبيل المثال من خلال اجتماعات منتظمة لرؤساء لجنة الدستور.

الجزء 11

يمكن للاتحاد الدولي للألبان أن يرى الفائدة المحتملة خلف المقترح بأنه ينبغي للجان الإضطلاع بالعمل كما أسند فقط بغية إعاقة عبء العمل بدون حدود للجان مثل لجنة الألبان ومنتجات الألبان. وعلى الجانب الآخر، نود أن نطلب التزام جانب الحذر بالنظر إلى الموارد الإضافية الممكنة والتأخير المحتمل في إعداد مواصفات الدستور واستعراضها عند إلغاء النظام الحالي للصلاحيات للسماح لإحدى لجان الدستور الغذائي بأداء عدة مهام محددة في نفس الوقت. وإضافة إلى ذلك، نرى أنه ضروري أن يكون للخبرة في منتجات السلع دورا رئيسيا في وضع المواصفات، أو على الأقل لا تكون ذات صلة بالممارسة، في حين أن الخبرة في عمليات هيئة الدستور تشكل كذلك أهمية كبيرة.

الجزء 12

يمكن أن يكون للجنة طرائق التحليل والمعاينة دور كبير تقوم به، بالرغم من أنه ربما يكون كافيا لتحويلها إلى فريق مهام يرفع تقارير إلى لجنة إدارة السلع، إذا ما تقرر إنشاء لجنة إدارة السلع. ويعتبر دور اعتماد طرائق الذي طرحته لجان السلع هو في الأساس دور إداري ولا يحتاج إلى اهتمام اللجنة ولكن قضايا ذات نطاق أوسع بشأن العلاقة بين حدود وطريقة عدم اليقين وقضايا مشابهة تثير شاغل جميع المحللين الذين يستحقون نهجا متجانسا في الهيئة ويمكن توفير ذلك من خلال فريق مهام.

ويدعم الاتحاد الدولي للألبان المقترح بأنه ينبغي لهيئة الدستور أن تحد من أنشطتها المستقبلية لوضع مواصفات عالمية في حين تترك وضع المواصفات الإقليمية إلى هيئات إقليمية أخرى.

/الجزء 13 : توصيات محددة (يعلق الاتحاد الدولي للألبان بشأن التوصيات التي لم تُغط في تعليقاتنا أعلاه).

التوصية 15

ينص البند المقابل 11-11 على ضرورة أن تكون لمواصفات الدستور الغذائي العامة لإضافات الأغذية الجهة المرجعية الموثقة لحدود سلامة الإضافات . وينبغي تضمين ذكر السلامة في التوصية 15. ويقتضي الأمر الحد من الإضافات لأسباب فنية (أخرى غير السلامة) كجزء من العمل الجاري للجان الدستور.

توصية إضافية

يود الاتحاد الدولي للألبان أن يقترح وضع توصيات إضافية تشير إلى اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي وأمانة الدستور الغذائي لتأكيد أهمية إحراز تقدم بشكل سريع إن أمكن لجميع المشاركين في عمل الدستور الغذائي عند كل مناسبة. وينبغي لهذه الأجهزة تشجيع التدابير العملية لتسهيل إحراز تقدم حيثما أمكن.

قد يكون ذلك أحد الإسهامات لإدارة أفضل للجان هيئة الدستور اللازمة من وجهة نظرنا.

الاتحاد الدولي لسلامة البيئة

بالنيابة عن الاتحاد الدولي لسلامة البيئة، ومجلس الاتحاد، بعد بحث الوثيقة التي أعدها الاستشاريون وتم تعميمها في مارس/آذار، أجد أن جميع التوصيات التي أعدها الاستشاريون مقبولة واقترح أن تقبل بكاملها وأن تنفذ بأسرع وقت ممكن.

الاتحاد الدولي لمنتجي عصير الفواكه

نود أن نهم في النقاش على أساس خبرتنا في هيئات الدستور المختلفة خلال السنوات الماضية. ونود أن نركز تعليقنا على بند واحد، الذي له تأثير كبير على فاعلية عمل هيئة الدستور من وجهة نظرنا.

تكمن أحد المشاكل الرئيسية في قواعد إجراءات هيئة الدستور في القرار من خلال الاتفاق في الرأي. وليس هناك شك أنها الوسيلة الأكثر رغبة لإحراز تقدم في أحد المشاريع. بيد أن التجربة تظهر أنه أيضا السبب الرئيسي وراء بطء إعداد وثائق هيئة الدستور الغذائي. ويقترح الاستشاريون في تقريرهم النهائي تحديد الوقت المتاح إستكمال عمل محدد بغية ممارسة ضغط على استعداد الأعضاء للوصول إلى اتفاق في الرأي. وطبقا لتجربتنا، لن يحل هذا التدبير وحده المشكلة. ولقد خرجنا بانطباع من خلال عدة مناسبات، أن بعض الوفود تستخدم نظام اتخاذ القرارات بالإتفاق في الرأي

كنوع من حق الفيتو، آملين أن لا يكون هناك وثيقة في نهاية الأمر. وحرصا على تلافي هذا الأمر سيكون من الضروري الحد من وقت النقاش مثلا لجلستين وإذا لم يتسن التوصل بعد الجلستين لاتفاق عام في الآراء ينبغي إجراء تصويت بغالبية الثلثين على سبيل المثال. وسيكون من شأن هذه الطريقة زيادة الرغبة في الإسهام في الوصول إلى اتفاق عام في الرأي، خشية الوصول في النهاية إلى التصويت، وهو أمر غير مقبول عن توافق أخذا في الاعتبار بقدر الإمكان النقاط العديدة التي طرحت أثناء النقاش.

وكان أحد اقتراحات الاستشاريين هو تفضيل العمل الإلكتروني. وهذا صحيح بشكل مطلق ومساعد جدا خلال وضع وثيقة جديدة أو تنقيح وثيقة، حيث ليست هناك تعارض في الآراء. بيد أنه بغية حل المشكلة، عندما تكون الآراء مثيرة جدا للجدل، تظهر تجربتنا، أن جماعات العمل المادية وحدها القادرة على إحراز تقدم.

وعند إنشاء جماعة عمل أثناء دورة هيئة الدستور الغذائي يكون عدد أعضاء هذه الجماعة صغيرا بعض الشيء. وإذا ما عقد إجتماع لجماعة عمل فعلية قبل دورة تالية للجنة تالية، فإن جميع المشاركين في دورة الجلسة العامة لهذه اللجنة مسموح لهم بحضور اجتماعات العمل هذه. وسيكون من شأن ذلك زيادة عدد المشاركين في جماعة العمل بشكل جذري، كالتجربة التي تمت في جماعة العمل بشأن ديباجة مواصفات الدستور الغذائي العامة لإضافات الأغذية، التي عقدت في يوم الخميس قبل دورة الجلسة العامة للجنة إضافات الأغذية وملوثات الأغذية ويتسبب هذا الإجراء في فقدان مزية جماعة صغيرة تعمل بالتأكيد بشكل أكثر فاعلية عن جماعة من أكثر من 100 شخص.

المنظمة العالمية لصحة الحيوان

ترحب المنظمة العالمية لصحة الحيوان بالعمل الذي أنجزه الاستشاريون وترحب باستعداد لجنة الدستور الغذائي كي تبقى متوائمة مع متطلبات البيئة المتطورة.

وتدعم المنظمة العالمية لصحة الحيوان التوصيات المقترحة في التقرير، وخاصة التوصية 5 و 6 في الجزء 13:

" 5- ينبغي للدستور الغذائي استعراض نطاق صلاحياتها لضمان أنها تتسق بشكل وثيق مع التوقعات الحالية لأعضائه، مع الاهتمام بوجه خاص بإنعكاسات اتفاق منظمة التجارة العالمية.(6-5).

6- ينبغي تحديد صلة عمل الأجهزة الدولية الأخرى التي تقوم بوضع مواصفات، وبيان واضح بخطوط الفصل يجب توضيحه لجميع المشاركين. (6-5).

الاعتراف بجدوى إطار العمل المعياري الذي تقترحه منظمة التجارة العالمية وخاصة داخل اتفاق الصحة والصحة النباتية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان على استعداد لإضفاء الطابع الرسمي على تعاونها مع هيئة الدستور.

وعلى هذا الأساس ،جددت المنظمة العالمية لصحة الحيوان بالفعل تعاونها مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من خلال التصديق على اتفاقين متبادلين جديدين. وفي إطار هذا التعاون وبطلب من اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، ستواصل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية النقاش مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن كيفية تعزيز العلاقات بين هيئة الدستور وهيئة الدستور الغذائي. وستفيد النتيجة التعاضدية كل من المنظمتين.

وإسهاما في التنسيق بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، منحت البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية لصحة الحيوان المدير العام صلاحية لتشكيل جماعة عمل معنية بإلانتاج الحيواني وسلامة الأغذية تابعة للمنظمة العالمية لصحة الحيوان. ويتكون أعضائها حاليا من رئيس وأمين لجنة الدستور الغذائي ورئيس لجنة الدستور الغذائي المعنية بصحة اللحوم ومدير إدارة سلامة الأغذية في منظمة الصحة العالمية وخبراء من البلدان أعضاء المنظمة العالمية لصحة الحيوان. كما سيتم تعيين خبير رفيع المستوى من منظمة الأغذية والزراعة قريبا.

وإحدى مهام جماعات العمل هي مساعدة المنظمة العالمية لصحة الحيوان في تحديد سياساته بشأن وضع مواصفات تهدف إلى حماية المستهلكين من الأخطار التي تحملها الأغذية ذات المنشأ الحيواني عند مرحلة الإنتاج للسلسلة الغذائية.

وتسهم المنظمة العالمية لصحة الحيوان بالفعل في إعداد مدونة ممارسات بشأن التغذية الحسنة للحيوان، ومشروع مدونة ممارسات نظافة اللحوم ومشروع مدونة ممارسات لتقليل مقاومة مضادات الميكروبات إلى أقصى حد واحتوائها. وتعتقد المنظمة العالمية لصحة الحيوان أنه من الضروري مزيد من تحسين هذا التعاون بغية تعزيز وضع متجانس للأولويات التالية:

- تحديد الحيوان وإمكانية التتبع[10].
- الاختبار والتفتيش وإصدار الشهادات[11].
- مقاومة مضادات الميكروبات[12].
- ممارسات زراعية حسنة.
- السالمونيللا والأمراض الأخرى التي تنقلها الأغذية مرتبطة مع الإنتاج الحيواني.

[10] تضع المنظمة العالمية لصحة الحيوان مواصفات للحيوانات الحية وتود أن تعمل مع لجنة الدستور الغذائي بغية ربطها بمواصفات الدستور المستقبلية بشأن المنتجات.

[11] تود المنظمة العالمية لصحة الحيوان أن تعمل مع لجنة الدستور الغذائي لتجانس وتبسيط إجراءات إصدار شهادات التصدير لقضايا الصحة العامة والصحة الحيوانية للمنتجات ذات الأصل الحيواني.

[12] المنظمة العالمية لصحة الحيوان على استعداد للعمل مع لجنة الدستور الغذائي في إطار إنشاء فريق مهام مشترك بين لجنة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان لمعالجة هذا الموضوع.

ولتحقيق إعداد متجانس من المواصفات، تود المنظمة العالمية لصحة الحيوان أن تضع أسسا أكثر صلابة للتعاون بين المنظمتين. ومن ثم، بغية إعادة بناء هيئة الدستور الغذائي، تدعم المنظمة العالمية لصحة الحيوان محاولة لجنة الدستور الغذائي لإنشاء الإطار القانوني لاتفاق رسمي مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان، وذلك يتسق مع تقرير الاستشاريين أنه ينبغي كذلك لهيئة الدستور، كلما أمكن ذلك، السعي للدخول في اتفاقات رسمية أو مذكرات تفاهم مع الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة التي تقوم بوضع مواصفات لتأكيد الواجبات ولتلافي التضارب والازدواج في العمل المضطلع به.